

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد بن باديس مستغانم

قسم: علوم مالية ومحاسبة



مذكرة نهائية من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

الموسومة بـ:

دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة: مديرية توزيع الكهرباء والغاز في مستغانم

تحت إشراف المؤطر الجامعي:

أ. خروبي محمد

مقدمة من طرف:

❖ بوطورة سلسبيل

❖ بوظراف ذهبية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوزيان العجال	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
خروبي محمد	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا
هوان بوعبد الله	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفانه

الحمد لله رب العالمين نحمده حمد الشاكرين والصلوة
والسلام على سيدنا وقدوثنا خير المرسلين وعلى آله
الطيبين الطاهرين أجمعين.

وجميع الأنبياء والمرسلين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم
الدين .

فالحمد لله حمدا كثيرا على اتمام هذا العمل المتواضع.
كما أتوجه بخالص شكري وعرفاتنا إلى الأستاذ المشرف
"خروبي محمد" الذي أشرف على هذه المذكرة وساعدنا
بتوجيهاته القيمة ونصائحه المنيرة طيلة فترة البحث فله

منا كل الشكر والتقدير.

إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى من كَلَّلَ العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار إلى النور
الذي أثار دربي وسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلي أبدا من بذل الغالي والنفيس
واستمدت منه قوتي واعتازي فقراتي

والدي العزيز

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسنة العظيمة التي
لطالما تمننت أن تقرّ عينها لرؤيتي في يوم كهذا

أمي العزيزة

إلى ضلع الثابت وأماني أيامي إلى ما شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي منها إلى خيرة
أيامي وصفوتها إلى قرة عيني

إلى أخي وأخواتي الغاليين

لكل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين الأصحاب
الشدائد والأزمات إلى من أفاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة إليكم عائلي أهدىكم هذا
الانجاز وتمرة نجاح التي لا طالما تمنيتها ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول تماراته بفضل
سبحانه وتعالى الحمد لله على ما وهبني وأن يجعلني مباركا وأن يعينني أينما كنت فمن قال
أنا لها. نالها فأنا لها وإن أبت رغباً عنها أتيت بها فالحمد لله شكرا وحبا وإمتنانا على البدء
والختام وآخر دعواهم أن

الحمد لله رب العالمين

"ذهيبة بوظراف"

الاهداء

يسم الله خالقي ومنير أموري وعصمت أمري، لك الحمد والامتنان.

أرى مرحلة الجامعة قد شارفت على الإنتهاء بالفعل بعد تعب ومشقة دامت خمس سنوات في سبيل العلم والحلم،

حملت في طياتها أمنيات الليالي، وأصبح عنائي اليوم للعين قرة، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجني.

أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد

الرضا، لأنك وفقتني على إتمام هذا النجاح وتحقيق حلمي.

وبكل حب ثمرة نجاحي وتخرجني إلى نفسي الطموحة أولاً ابتدأت بطموح وانتهت بنجاح ثم إلى كل من سعى معي

لإنهاء مسيرتي الجامعية.

إلى أخي العزيز "محمد زهر الدين" الذي فارقنا عن الحياة منذ ثلاث سنوات، لقد كان نعم السند رغم كل شيء، رحمه

الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله فخري

واعزازي. والدي الحبيب متعة الله بالصحة والعافية

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، واحتضني قلبه قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى القلب الحنون والشمعة

إلى كانت لي في الليالي المظلمات، سر قوتي ونجاحي والدي الحبيب، متعها الله بالصحة والعافية

وإلى أخي "أنيس" وأختي العزيزة "خديجة"، إلى جدي "نورة"، إلى عمتي "نورة"

إلى بنت خالتي "أمل"، وبنات خالي "بيلسان" و"ريحان"

إلى خالاتي "حفيزة، سعاد، شهرة"، إلى خالي "الصديق، عبد السلام، وهاني"، إلى زوج خالتي "عبد النور"

إلى صديقتي العزيزة وأختي وحبيبتي "إكرام"، وإلى أختي التي لم تلدها أمي "بوطورة أمينة"

"سلسبيل"

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الرقم	المحتويات
-	الشكر
-	الاهداء
ا	قائمة الجداول
ا	قائمة الاشكال
أ - د	المقدمة
05	الجانب النظري
06	الفصل الاول : أساسيات التحليل المالي
07	تمهيد
08	المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي
08	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهميته
09	المطلب الثاني: أنواع ومقومات التحليل المالي
13	المطلب الثالث: أدوات ومصادر معلومات التحليل المالي
21	المبحث الثاني: أهداف واستعمالات التحليل المالي
21	المطلب الأول: أهداف التحليل المالي
22	المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي
23	المطلب الثالث: محددات التحليل المالي
24	المبحث الثالث: وظائف ومعايير التحليل المالي
24	المطلب الأول: وظائف التحليل المالي
25	المطلب الثاني: معايير التحليل المالي
25	المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي
26	خلاصة الفصل
27	الفصل الثاني: القرارات المالية
28	تمهيد
29	المبحث الأول: الإطار النظري لاتخاذ القرار
29	المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار
30	المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار
32	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار
33	المبحث الثاني: القرارات المالية
33	المطلب الأول: ماهية القرارات المالية وخصائصها

قائمة المحتويات

34	المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية
41	المطلب الثالث: أهداف القرارات المالية
42	المبحث الثالث: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية
42	المطلب الأول: دور المؤشرات المالية في اتخاذ القرار
44	المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرار
44	المطلب الثالث: دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار
46	خلاصة الفصل
47	الجانب التطبيقي
48	الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز مستغانم
49	تمهيد
50	المبحث الأول: تقديم مديرية توزيع الكهرباء والغاز مستغانم.
50	المطلب الأول: تقديم مؤسسة سونلغاز
51	المطلب الثالث: التعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز مستغانم
52	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي
55	المبحث الثاني: التقييم المالي للمؤسسة
55	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للمؤسسة
58	المطلب الثاني: إعداد الميزانية المختصرة
61	المطلب الثالث: دراسة الأصول والخصوم
63	المبحث الثالث: دراسة الوضعية المالية لخزينة المؤسسة
63	المطلب الأول: دراسة الوضعية المالية للخزينة بواسطة المؤشرات المالية:
68	المطلب الثاني: دراسة الوضعية المالية بواسطة النسب المالية
72	المطلب الثالث: الحجم الأمثل لخزينة المؤسسة
76	خلاصة الفصل
78	خاتمة عامة
81	قائمة المراجع
83	الملاحق
86	الملخص

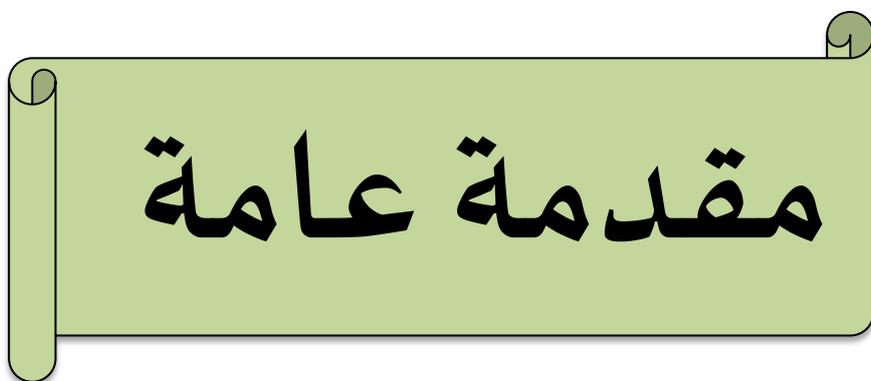
قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول :

الرقم	محتوى الجدول	الصفحة
01	جدول رقم 01: النسب المالية	13
02	جدول رقم 02: نسب الربحية	14
03	جدول رقم 03: نسب السيولة	15
04	جدول رقم 04: نسب النشاط	17
05	الجدول رقم 05 : الميزانية المالية أصول 2019-2020-2021-2022-2023.	56
06	الجدول رقم 06 : الميزانية المالية خصوم 2019-2020-2021-2022-2023.	57
07	جدول رقم 07: جانب الأصول والخصوم المالية المختصرة	58
08	جدول رقم 08: نسب جانب الأصول والخصوم المالية المختصرة	58
09	جدول رقم 09: راس المال العامل	63
10	جدول رقم 10 : الاحتياج في راس المال العامل	65
11	جدول رقم 11 : الخزينة الصافية	66
12	جدول رقم 12 : حساب مختلف أنواع نسب السيولة	69
13	الجدول رقم:13 نسب التمويل	70
14	الجدول رقم 14: جدول حسابات النتائج	

قائمة الاشكال

الرقم	محتوى الشكل	الصفحة
01	الشكل رقم 01: أنواع التحليل المالي	11
02	شكل رقم 02 : مجالات استعمالات التحليل المالي	23
03	الشكل رقم 03 : قسم الإدارة والتحليل المالي	24
04	الشكل رقم 04: مراحل عملية اتخاذ القرار	31
05	الشكل رقم 05: مراحل تقييم الاقتراح الاستثماري	43
06	الشكل رقم 06: شكل بين مختلف فروع سونلغاز	50
07	الشكل رقم 07: الهيكل التنظيمي	52
08	شكل رقم 08: عناصر الأصول والخصوم	60
09	الشكل رقم 09 : مؤشرات مالية	68



مقدمة عامة

في عالم الأعمال المعاصر، لا يمكن إغفال دور التحليل المالي في تحديد مسار الشركات وتوجيهها نحو التحقيق الناجح لأهدافها المالية والاستراتيجية. يعد التحليل المالي عملية أساسية تتمثل في فهم البيانات المالية وتحليلها بدقة لاستخلاص الرؤى والتوجيهات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية الصائبة.

في ظل التغيرات السريعة في الأسواق وزيادة المنافسة، يعتمد النجاح المالي للشركات بشكل كبير على قدرتها على استخدام البيانات المالية بشكل فعال لتحليل الاتجاهات وتقدير الأداء وتوجيه الاستراتيجيات المستقبلية. ومن هنا تبرز أهمية التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية الصائبة وتحقيق التميز التنافسي.

يعتبر التحليل المالي أداة حيوية لفهم الأداء المالي واتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة. يقدم هذا التحليل نظرة شاملة على الصحة المالية للمؤسسات ويساعد في تقديم توجيهات استراتيجية فعّالة للمستقبل.

تأتي أهمية القدرة على فهم وتحليل البيانات المالية في سياق التحولات الاقتصادية السريعة والتحديات المتزايدة التي تواجه الشركات في الوقت الحالي. فمع التطورات التكنولوجية وزيادة التنافسية في الأسواق، يصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تكون الشركات قادرة على تحليل بياناتها المالية بكفاءة لاتخاذ القرارات السليمة

● الإشكالية:

و بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هو دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية؟

● الأسئلة الفرعية:

- كيف يمكن تحليل البيانات المالية بطريقة فعّالة؟
- ما هي العوامل التي تؤثر في قدرة الشركات على اتخاذ القرارات المالية الصحيحة؟
- كيف يمكن للتحليل المالي أن يدعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية؟

● الفرضيات:

من خلال الإشكالية التي تم طرحها وما يندرج تحتها من أسئلة فرعية فهذا يؤدي بنا إلى طرح مجموعة من الفرضيات للإجابة على هاته الأسئلة كما يلي:

- يعتبر التحليل المالي من أهم الأنظمة الفعّالة في المؤسسة.
- يعد أسلوب التحليل المالي ركيزة أساسية وذات أهمية في عملية إتخاذ القرار.

مقدمة عامة

- تعتمد مؤسسة سونلغاز- مستغانم على التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية.
- أهداف الدراسة:

- فهم دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية .
- تحليل استخدام البيانات المالية في تقدير الأداء المالي .
- تقديم توصيات لتحسين عمليات التحليل المالي وتطويرها
- تقديم توجيهات عملية لتحسين الأداء المالي واتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.
- أهمية الدراسة:

يساهم هذه الدراسة في تعزيز الفهم لدور التحليل المالي في العمليات الاقتصادية والمالية، ويسلط الضوء على أهمية استخدام البيانات المالية بشكل صحيح في اتخاذ القرارات المالية الفعّالة.

- أسباب الدراسة:
- تعلق الموضوع بتخصصنا الجامعي
- زيادة تعقيدات البيئة الاقتصادية وضرورة فهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي.
- الحاجة إلى استراتيجيات مبنية على الأدلة لتحسين أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.
- منهجية الدراسة:

و لمعالجة موضوع مذكرتنا هذا و الإجابة على الإشكالية اتبعنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك بالاعتماد على المراجع الخاصة بالتحليل المالي بصفة عامة وهذا بالاعتماد على الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج للفترة المدروسة بالإضافة إلى معلومات تخص موضوعنا.

- حدود الدراسة:
- حدود مكانية: مؤسسة سونلغاز بولاية مستغانم
- حدود زمانية: من 2024/04/14 إلى 2024/05/16

- الدراسات السابقة:
- دراسة اليمين سعادة: وهي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير ، جامعة باتنة، 2008:

عالجت اليمين سعادة في رسالتها المعنونة " استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية ترشيد قراراتها ". دراسة إذا ما كان التحليل المالي أداة كآلية للوصول إلى تقييم للوضع المالي للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها ، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة

• دراسة بن خروف جلييلة (سنة 2009) : وهي مذكرة ماجستير مقدمة بعنوان " دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات " ، حيث عالجت هذه الدراسة مدى مساهمة المعلومات المالية في تقييم أداء المؤسسة ، واتخاذ القرار .

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعلومات المالية ، مع إبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وكذا اتخاذ القرارات .

ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تنتج القوائم المالية عن طريق إدرا العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقديمها في قيدين هما الميزانية وجدول حسابات النتائج ، وأن الاختلاف في عرض واعداد القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها .

• دراسة لزعر محمد سامي (سنة 2012) : وهي مذكرة ماجستير مقدمة بعنوان " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ."

وقد هدفت الدراسة إلى معالجة آثار النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية . ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية ، حيث تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية ، الأداء وتغيرات الوضعية المالية .

• دراسة تودرت أكلي (سنة 2009) : وهي مذكرة ماجستير مقدمة بعنوان " التحليل المالي في ظل حيث عالجت الكيفية التي يمكن أن يساعد بها التحليل المالي ، (S.C.F) "النظام المحاسبي المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد المؤسسة الجزائرية على مواجهة الواقع الجديد الذي يفرضه اقتصاد السوق الذي يتميز بمحيط أكثر تنافسية .

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الأهمية التي تكتسبها النظرة الديناميكية الشاملة للتحليل المالي في المؤسسة الجزائرية ، وكيف يمكنها أن تساعد على جعل التحليل المالي أداة لمراقبة التسيير ولاتخاذ القرارات ضمن نظرة إستراتيجية هدفها ضمان استمرارية المؤسسة .

ومن النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة أنه مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يجد المحلل المالي نفسه أمام جداول مالية تتميز بإعطائها الأسبقية للحقيقة الاقتصادية S.C.F مع الإشارة إلى أن ، P.C.N على المظهر القانوني الذي كان سائدا في المخطط المحاسبي الوطني تقييم الأصول والخصوم سيكون بأكثر واقعية وهذا ما كان يبحث عنه المحلل المالي .

• هيكل البحث:

انطلاقاً من الأهداف المرجوة من الموضوع ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين للجانب النظري و فصل للجانب التطبيقي و هي على النحو التالي

الفصل الأول: و الذي سيتم التطرق فيه إلى أساسيات التحليل المالي

الفصل الثاني: سيخصص هذا الفصل للتطرق إلى القرارات المالية

الفصل الثالث: سيخصص هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية بدراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز

مستغانم

الجانب النظري

الفصل الأول : أساسيات التحليل المالي

تمهيد

التحليل المالي يشكل عملية حيوية لفهم صحة وأداء الشركات ومؤسسات الأعمال. يعتمد على تحليل البيانات المالية والمعلومات المالية الأخرى لتقدير القدرة على النمو والربحية والاستدامة للشركة. يتضمن هذا النوع من التحليل استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات، مثل مقارنة البيانات التاريخية وتقدير القيمة الحالية والمستقبلية. وتهدف عملية التحليل المالي إلى توجيه القرارات الاستثمارية والتخطيطية بشكل أفضل، سواء للمستثمرين أو للإدارة العليا للشركة. من خلال فحص البيانات المالية بدقة، يمكن للمحللين تحديد الاتجاهات القادمة وتقديم توصيات حول الاستثمارات المستقبلية وتحسين أداء الشركة.

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهميته

1. تعريف التحليل المالي

هو تشخيص الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية في تاريخ محدد من جميع الجوانب. عادةً ما يكون هذا هو التاريخ الذي يتم فيه إغلاق البيانات المالية من أجل تحديد مدى الاحتفاظ بنقاط قوتها وتعزيزها في المستقبل وفهمها، تحديد نقاط الضعف وتجنبها مستقبلاً¹.

التحليل المالي هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية يركز على دراسة القوائم المالية بطريقة دقيقة ونقدية، وتفسيرها وفهمها باستخدام بيانات إضافية في ضوء أهداف وغايات محددة. يمكن أن تشمل هذه الأهداف تقييم فرص الاستثمار، وتقديم تقارير للحصول على قروض، وتقييم أداء المؤسسة أو نشاطها. يتضمن التحليل كشف العلاقات بين عناصر القوائم المالية وتغيراتها على مدى فترة زمنية محددة أو على عدة فترات، وتقدير تأثير تلك التغيرات على هيكل المال للمؤسسة².

التحليل المالي يعتبر علمًا يستند إلى قواعد ومعايير وأسس، حيث يهتم بتجميع البيانات وتحليلها بشكل دقيق لفهم العلاقات والروابط بينها. يتضمن ذلك تصنيف وتقييم البيانات المالية، مثل الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، والعلاقة بين رأس المال والالتزامات طويلة الأجل، وبين الإيرادات والمصروفات. بعد ذلك، يتم تفسير النتائج المستنتجة والبحث في أسبابها لتحديد نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية والخطط. يُجرى هذا التحليل لتقديم توصيات وحلول لتحسين الأداء المالي وتعزيز أنظمة الرقابة، وذلك في الوقت المناسب³.

التحليل المالي يتضمن إيجاد العلاقات ذات الدلالة بين أرصدة القوائم المالية، ويشمل جميع أنواع التحليل التفصيلي للبيانات المالية التاريخية قبل التخطيط للمستقبل، أي قراءة الماضي للتنبؤ بالمستقبل. يمكن تحديد التحليل المالي بأنه تشغيل البيانات التاريخية في القوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمنظمة، بهدف وضع الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك، والإدارة، والعاملين، والمجتمع. يعني ذلك استخدام الأرقام المالية السابقة لتحليل وفهم الأداء المالي، وتحديد الاتجاهات، وتقديم التوصيات لتحسين الأداء المستقبلي وتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للمنظمة⁴.

التحليل المالي يهدف إلى تحويل البيانات الموجودة في القوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات. يعتمد على القوائم المالية المنشورة وقائمة المركز المالي، بالإضافة إلى استخدام بيانات محاسبية أخرى لدعم عملية التحليل والدراسة.

¹ بنية محمد، مطبوعة "محاضرات في التحليل المالي"، ص4.

² أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ص40.

³ عاطف الأخرس وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، 2000، ص151.

⁴ خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية - الأساليب الحديثة للتحليل المالي واعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة.

الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2019، ص11.

يمكن تعريف التحليل المالي بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية، بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وتقدير حجم وأثر هذه التغيرات. ويشمل أيضاً استخلاص مجموعة من المؤشرات التي تساعد في دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية، وتقييم أدائها، وتقديم المعلومات الضرورية للأطراف المعنية لاتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة¹.

2. أهمية التحليل المالي

- يساعد التحليل المالي المنظمات على تحقيق الأهداف التالية:
- يساعد في تقييم الأداء والوضع النقدي.
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض وسداد الديون من خلال النتائج، مما يسهل على المؤسسات التنبؤ بأن هناك احتمال للفشل.
- الحكم على مدى فعالية السياسات المالية والتشغيلية التي تعتمدها المؤسسة.
- المساهمة في اتخاذ القرارات لأغراض الرقابة الداخلية.
- فهم القيمة الاستثمارية للمشروع وجدوى الاستثمار في الأسهم.
- يساعد المنظمة على تحديد أهدافها وكذلك السياسات المالية والتشغيلية وبالتالي ضمان إعداد الخطط لتقدير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي كل عام².

المطلب الثاني: أنواع ومقومات التحليل المالي

الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

يمكننا أن ننظر إلى التحليل المالي بأنه مجموعة من الأنواع التي تكمل بعضها البعض، وتنتج هذه الأنواع من عدة بوابات التي تعتمد على أسس مختلفة، ونبين في الشكل التالي أهم الأسس التي يعتمد عليها.

1. أنواع التحليل المالي

هناك عدة أنواع للتحليل المالي تختلف باختلاف الهدف منه، يمكن حصرها كالآتي:

◆ من حيث الكيان الذي يتم تحليله

- التحليل المالي الداخلي: يُجرى من قبل جهات داخل المؤسسة.
- التحليل المالي الخارجي: يُجرى من قبل جهات خارج المؤسسة.

¹ محمد منير شاكر وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، 2008، ص09.

² بنية محمد، مرجع سابق، ص4.

◆ من حيث الفترة التي يغطيها التحليل المالي

- التحليل المالي قصير الأجل: يغطي فترة زمنية قصيرة.

- التحليل المالي طويل الأجل: يغطي فترة زمنية طويلة.

◆ من حيث المدى الذي يغطيه التحليل المالي

- التحليل الشامل: يغطي كافة أنشطة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

- التحليل الجزئي: يغطي جزءاً من أنشطة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

◆ من منظور الأهداف

- تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير أو الطويل.

- تحليل الهيكل التمويلي ومجال استخدامها.

- تحليل الأداء التشغيلي والمالي للمؤسسة.

- تحليل الاندماج، الفشل المالي، الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

◆ من حيث مستوى التحليل

- على مستوى المؤسسة: يتم فيه تحليل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة داخلياً.

- على مستوى القطاع: يُجرى بمقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى في القطاع ذات الحجم والنشاط المشابه.

- على المستوى العام: يتم دراسة المؤسسة والقطاع الذي تنتمي إليها في إطار الظروف الاقتصادية العامة.

◆ من حيث البعد الزمني

— التحليل الرأسي العمودي: يتضمن دراسة العلاقات الكمية بين عناصر القوائم المالية في وقت

محدد، مثل التحليل العمودي لقوائم الدخل والميزانية والتدفقات النقدية.

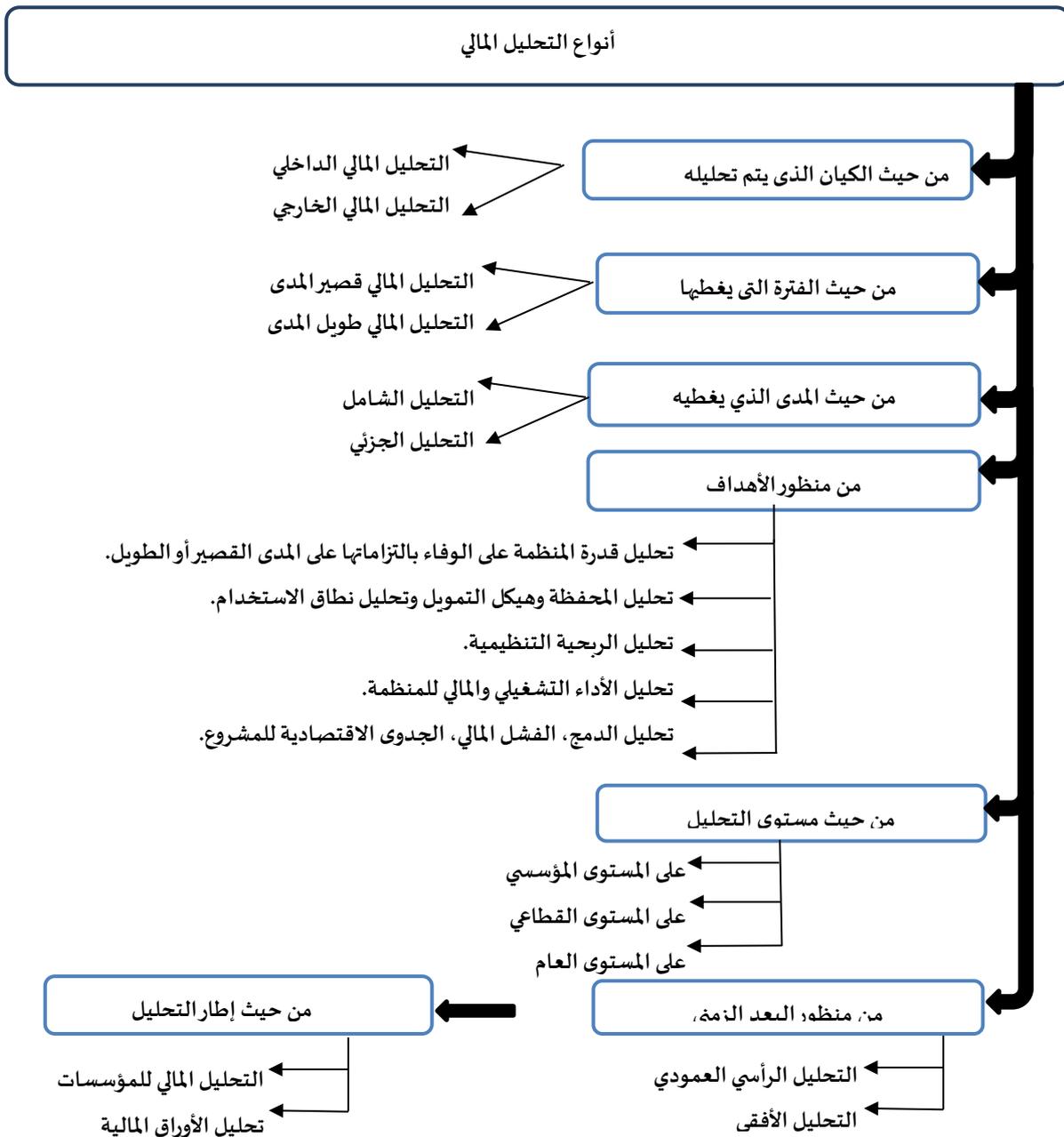
— التحليل الأفقي: يشمل دراسة الاتجاه الذي يتبعه كل عنصر من بنود القوائم المالية أو نسبة مالية

محددة عبر فترة زمنية تتجاوز السنة الواحدة. على سبيل المثال، يتم تحليل تغيرات الأصول على مدى عدة

سنوات لفهم اتجاهها وتطورها على المدى الطويل.

- ◆ من حيث إطار التحليل
- التحليل المالي للمؤسسات: يهدف إلى مساعدة المستثمرين والإدارة والأطراف الأخرى في تقييم مختلف القرارات ذات الأثر المالي على وضع المؤسسة، مثل تحليل البيانات المالية لتقدير الأداء المالي وتقييم السياسات والاستراتيجيات المالية.
- تحليل الأوراق المالية: يعتبر أداة مهمة لتقييم البدائل الاستثمارية المتاحة لاتخاذ القرارات المناسبة، مثل تقييم الأسهم والسندات وغيرها من الأصول المالية لتحديد الفرص الاستثمارية وتقييم مخاطر الاستثمار¹.

الشكل رقم 01: أنواع التحليل المالي



¹ بسدات كريمة، مطبوعة التسيير المالي، ص ص 33، 32، 31.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تم ذكره سابقا.

الفرع الثاني: مقومات التحليل المالي للقوائم المالية

لكي تحقق عملية التحليل المالي للبيانات المالية أهدافها وغاياتها المرجوة بنجاح، من الضروري أن يكون لديها فريق ويجب مراعاة المتطلبات أو الشروط التي تشكل معاً العمود الفقري المالي. إذا كنا نفكر في الهدف النهائي هدف المحلل المالي هو توفير مقاييس واقعية تصف جميع جوانب أنشطة المشروع بأكبر قدر ممكن . ولذلك فإن عناصر تحقيق هذا الهدف بنجاح يجب أن تتأكد من استيفاء عدد من الشروط، منها، فهو يتعلق بذاته، وبعضه يتعلق بالأساليب والأدوات التحليلية التي يستخدمها، وبعضه يتعلق أيضاً بمصدر المعلومات، ويمكن تلخيص هذه المكونات على النحو التالي:

مصادقية المعلومات: يجب أن تتمتع مصادر المعلومات المستخدمة بمستوى مناسب من الموثوقية والمصادقية، وينبغي أن تكون المعلومات المستخدمة متوازنة بين الموضوعية والملاءمة للأهداف المرجوة.

العمل بمنهج علمي: ينبغي للمحلل المالي اتباع منهج علمي يتناسب مع أهداف التحليل، واستخدام أساليب وأدوات توازن بين الموضوعية والملاءمة لتلك الأهداف.

الخلفية العامة: يجب أن يكون لدى المحلل المالي خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، بالإضافة إلى فهم البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بها.

التحليل الشامل: ينبغي على المحلل المالي ألا يقتصر عند كشف عوامل القوة والضعف في نشاط المشروع، بل يجب أن يسعى لتشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

الموضوعية: يجب أن يتسم المحلل المالي بالموضوعية في فهم دوره، وعدم التحيز الشخصي، بحيث يركز على كشف الحقائق كما هي قبل تفسيرها، وذلك لتقديم تقارير تخدم متخذ القرار بشكل أفضل¹.

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص4.

المطلب الثالث: أدوات ومصادر معلومات التحليل المالي

الفرع الأول: أدوات وطرق التحليل المالي (النسب والمؤشرات التحليل المالي)

سوف نتناول في هذا العنصر أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تحليل القوائم المالية، والتي تتضمن النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

1. النسب المالية

تُعتبر النسب المالية من بين أدوات التحليل المالي الأكثر استخدامًا، حيث تمثل علاقة بين بنود القوائم المالية. والرغم من أن النسب المالية لا تعني شيئًا بمفردها، إلا أن مقارنتها عبر فترات زمنية متعددة أو بين مؤسسات مختلفة في نفس القطاع يظهر أهميتها في تقييم الأداء المالي. تتضمن النسب المالية ما يلي:

نسب التمويل (الهيكل المالي): تتيح لنا هذه النسب دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول عامة والأصول الغير جارية خاصة. يمكن تلخيص النسب كما هو موضح في الجدول الآتي¹:

جدول رقم 01: النسب المالية

اسم النسبة	كيفية حسابها	التفسير المالي للمؤشر
التمويل الدائم	أموال دائمة / أصول غير جارية×100	تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الموارد الثابتة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم الجارية.
التمويل الخاص	أموال خاصة / أصول غير جارية×100	تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الأموال الخاصة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم غير الجارية.
الرفع المالي	أموال خاصة / مجموع الديون×100	و تفيد هذه النسبة في المقارنة بين أموال المؤسسة و الأموال المقترضة من الغير بمختلف آجالها، أي أنها تفيد في تبيان أهمية إجمالي الديون الأجنبية من الغير بالنسبة لأموال المؤسسة الخاصة و النسبة النموذجية ينبغي أن تكون أكبر أو يساوي 200%

¹ يزيد تفرات، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير، العدد 11، ص 127.

القدرة على الوفاء	مجموع الأصول / مجموع الديون $\times 100$	كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير و بالتالي أمل جيد للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها و المفضل أن تكون قيمة هذه النسبة تساوي و أكبر (200%)
-------------------	------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

المصدر: يزيد تفرات-مصدر سابق-ص127.

2. نسب الربحية

تحقيق أعلى معدل للربحية هو أحد الأهداف الرئيسية لأي مؤسسة، حيث تُعتبر مؤشرًا لنجاح الأنشطة الاقتصادية التي تُقوم بها. يُعتبر مقياس الربحية محل اهتمام لجميع الأطراف المعنية، سواء كانوا خارجيين مثل أصحاب الديون المالية والديون التجارية والمستثمرين المتوقعين، أو داخليين مثل المالكين والإدارة والعمال.

يُعتمد في حساب نسب الربحية على رقم الأعمال الصافي خارج الرسم كقاسم مشترك، ويُظهر الجدول التالي نسب الربحية الشائعة في التحليل المالي¹.

جدول رقم 02: نسب الربحية

اسم النسبة	كيفية حسابها	التسيير المالي للمؤشر
معدل الربح إلى المبيعات	معدل الربح / رقم الأعمال الصافي (HT) $\times 100$	توضح هذه النسبة مدى انخفاض سعر البيع الفردي دون تحقيق الخسائر.
صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات	صافي الربح بعد الضريبة / رقم الأعمال الصافي (HT) $\times 100$	تكمل هذه النسبة السابقة، وهي توضح أيضا المدى الذي يمكن للمؤسسة أن تخفض فيه سعر البيع الفردي قبل أن تتعرض للخسائر وعند حساب النسبة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المصاريف والأعباء.
صافي الربح إلى مجموع الأصول	صافي الربح قبل الضريبة و الفوائد المالية / مجموع الأصول $\times 100$	الهدف من حساب هذه النسبة هو قياس مدى ربحية المؤسسة ككل.
صافي الربح إلى حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية $\times 100$	تدل هذه النسبة على معدل العائد الذي تحققه المؤسسة على حقوق الملكية.

المصدر: يزيد تفرات-مصدر سابق-ص132.

¹ يزيد تفرات، مصدر سابق، ص131.

3. نسب السيولة¹

تعتبر نسب السيولة أدوات أساسية لتقييم القدرة على التحمل المالي والتشغيلي للمؤسسة، حيث تعكس القدرة على تحويل الأصول إلى نقدية بشكل سريع لتلبية الالتزامات المالية. ومن خلال استخدام هذه النسب، يمكن للمستثمرين والمديرين تقدير مدى قدرة الشركة على التعامل مع التحديات المالية في الفترة القصيرة واتخاذ القرارات المالية الصائبة. ومن بين هذه النسب ما يلي:

جدول رقم 03: نسب السيولة

العلاقة	النسب
أصول جارية/ الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة العامة
الأصول الجارية/ مجموع الأصول	نسبة سيولة الأصول الجارية
الأصول غير الجارية/ مجموع الأصول	نسبة سيولة الأصول غير الجارية
قيم جاهزة/ ديون ق أ	نسبة سيولة الآنية
(قيم جاهزة + قيم غير جاهزة) / ديون ق أ	نسبة السيولة السريعة
الأموال الخاصة/ الأصول الغير جارية	نسبة التمويل الذاتي
الأموال الدائمة / الأصول الغير جارية	نسبة التمويل الدائم
رؤوس الأموال الخاصة/ مجموع الديون	نسبة الاستقلالية المالية
الأصول / الديون	نسبة قابلية السداد

- نسبة السيولة العامة: تُعتبر تقديرًا أوليًا لقدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها المالية القصيرة الأجل، حيث تقيّم المدى الذي تستطيع فيه استخدام أصولها المتداولة لسداد هذه التزامات في الوقت المحدد. تعتبر هذه النسبة مؤشرًا على توازن المؤسسة المالي في المدى القصير، ويمكن للمحلل المالي استخدامها لإنشاء صورة شاملة حول حالة السيولة في المؤسسة، سواء عن طريق مقارنة الأداء عبر السنوات أو باستخدام معدلات مقارنة مع منافسين في الصناعة. على الرغم من أن النسبة القياسية للسيولة عمومًا هي وفقًا لآراء عدد كبير من المحللين، فإنه يجب دائمًا مراعاة طبيعة النشاط وحجم الأعمال للتقدير الصحيح للنسبة، حيث يمكن أن تختلف النسبة بناءً على هذين العاملين.

¹ عون صبرينة، مطبوعة محاضرات في التسيير المالي، ص ص 1، 2، 3.

- نسبة سيولة الأصول غير الجارية: تُعبر عن الهيكلية المالية للأصول بشكل أكبر، حيث تقيّم مقدرة المؤسسة على إدارة الأصول ذات الطابع الدائم (مدتها أكثر من سنة) بالنسبة لإجمالي الأصول. يتطلب تقييم هذه النسبة معرفة دقيقة بطبيعة المؤسسة وحجم أعمالها.
 - نسبة سيولة الأصول الجارية: تقيّم قدرة المؤسسة على تشغيل الأموال في الأنشطة الجارية، وتحتاج إلى معرفة بحجم الإنتاج وطبيعة العمل للمؤسسة لفهم مدى أهميتها.
 - نسبة السيولة الفورية (الأنية): تُعد مؤشرًا دقيقًا لقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل، حيث تقارن الأموال النقدية والمكتسبة في الخزينة والبنوك مع الالتزامات القصيرة الأجل.
 - نسبة السيولة السريعة: تعتبر مؤشرًا هامًا يُعتمد عليه من قبل المحللين لتقييم القدرة على الدفع لدى المؤسسات. فهي تعكس القدرة على تحويل الأصول المتداولة، والتي قد تتضمن المخزون، إلى نقدية بسرعة. ومع ذلك، قد يكون المخزون غير متاح للتحويل الفوري للنقدية، مما يجعله عرضة للخسارة في حال تصفيته، أو قد لا يكون قابلاً للتحويل على الإطلاق. لذا، يتم استبعاده من الحسابات لضمان دقة أعلى في تقدير قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها.
 - نسبة التمويل الذاتي: توضح مدى تغطية الأصول الثابتة برأس المال الخاص.
 - نسبة التمويل الدائم: تُظهر قدرة الأموال الثابتة على تغطية الأصول الثابتة للمؤسسة، وتُبين مصدر تمويل الاستثمارات في الأصول الدائمة.
 - نسبة الاستقلالية المالية: تُقيّم مجموع الأموال الخاصة مقارنة بالديون والتمويل الخارجي، مما يعكس العلاقة مع المقرضين ويُظهر مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.
 - نسبة قابلية السداد: فتُوضح قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها المختلفة من خلال أصولها، وهي مؤشر هام في حالات الإفلاس، حيث تُعتبر الأصول مصدرًا أساسيًا للسداد، وبالتالي تُعكس القدرة على الوفاء ومستوى الأمان للمقرضين.
 - نسب النشاط¹
- نسب النشاط في إدارة الموجودات، هي مؤشرات تقيس كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة أصولها لتحقيق أقصى مستوى من المبيعات والأرباح. تعتمد هذه النسب على فرضية التوازن المعقول بين المبيعات وأنواع الموجودات. تشمل نسب النشاط جميع أنواع معدلات الدوران لمختلف العناصر، حيث تقيس فعالية استخدام رأس المال في الأنشطة المختلفة لتحقيق الإيرادات. ومن بين هذه النسب نجد:

¹ عون صبرينة، مرجع سابق، ص 4.

جدول رقم 04: نسب النشاط

العلاقة	المعدلات
صافي المبيعات / مجموع الأصول	معدل دوران الأصول
صافي المبيعات / الأصول غير الجارية	معدل دوران الأصول غير الجارية
صافي المبيعات / الأصول الجارية	معدل دوران الأصول الجارية
المبيعات / النقدية + شبه نقدية	معدل دوران النقدية

- معدل دوران الأصول: يُعدّ مؤشراً على قدرة الاستثمارات الإجمالية في الأصول على تحقيق إجمالي المبيعات، ويُظهر كفاءة الإدارة في تحقيق العمليات البيعية.
 - معدل دوران الأصول غير الجارية: يُعتبر مؤشراً على فعالية استخدام المؤسسة لأصولها الثابتة لتحقيق أقصى عائد. كلما ارتفع هذا المؤشر، زادت جودة الأداء، والعكس صحيح.
 - معدل دوران الأصول الجارية: يحمل أهمية كبيرة في المؤسسات التجارية، حيث يُظهر ارتفاعه كفاءة إدارة المؤسسة في السيطرة على عناصر أصولها المتداولة وتحقيق المبيعات منها. ويتحقق هذا الارتفاع بزيادة حجم المبيعات أو بانخفاض حجم الاستثمار في الأصول المتداولة، أو بزيادة المبيعات بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة في الأصول المتداولة، والعكس صحيح في حالة الانخفاض.
 - معدل دوران النقدية: يُمكن تعريفه بأنه عدد المرات في السنة التي يتم فيها تحويل النقدية إلى استثمارات تعود بالنفع على المؤسسة. كلما زاد معدل دوران النقدية، كان ذلك في صالح المؤسسة، مع مراعاة إمكانية حدوث عسر مالي في حالة الدوران الكبير.
- يركز استخدام النسب المالية على مقارنة الأرقام المالية للشركة مع نفسها عبر الزمن أو مقارنتها مع أداء شركات مماثلة في الصناعة. وبالتالي، توفر النسب المالية رؤية شاملة حول أداء الشركة وتساعد في تحديد المناطق التي يجب التركيز عليها لتحسين الأداء المالي والتشغيلي.

● مؤشرات التحليل المالي

تعد مؤشرات التوازن المالي في التحليل الساكن تلك المؤشرات التي يتم حسابها خلال فترة زمنية واحدة.

أولاً: رأس المال العامل الصافي الاجمالي FRNG

يعرف على أنه فائض الموارد الدائمة على الاستثمارات في الموجودات طويلة الأجل المستعملة أثناء دورة الاستغلال، أو هو الزيادة في الأصول الجارية على الخصوم الجارية، ويحسب وفق طريقتين:

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأموال الدائمة- الأصول الغير جارية

من أسفل الميزانية = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

ونفسر نتائجه كما يلي:

$FRNG > 0$: في هذه الحالة نقول أن الموارد الدائمة كافية لتمويل استثمارات طويلة الاجل أي أصولها الغير جارية، مع تحقيق فائض نستخدمه كهامش امان لدورة الاستغلال أي قصيرة الاجل عندما لا تستطيع الأصول الجارية تغطية نفقات قصيرة الأجل أي الخصوم الجارية.

$FRNG = 0$: تدل هذه الحالة أن موارد الدائمة كافية تغطي الأصول الغير جارية ولا يتبقى أي فائض حيث يعتبر هذا الحد الأدنى لحالات التوازن وهي حالة نادرة الحدوث.

$FRNG < 0$: تعبر هذه الحالة على أن الأموال الدائمة لا تكفي لتغطية لاستثمارات طويلة الاجل، وهو ما يعنس أن مبلغ الأموال الدائمة أقل من مبلغ الأصول الغير جارية ، وبالتالي لجوء المؤسسة إلى تمويل الأصول الثابتة بديون قصيرة الاجل، وهو ما يشكل اختلال لتوازن المالي الذي يقضي بتمويل الأصول بموارد لا تقل عن فترة استخدامها. وبالنسبة لأسفل الميزانية في هذه الحالة نجد ان الأصول الجارية لا تكفي لتغطية الخصوم الجارية وهذا ما يعني حالة عسر مالي.

- أنواع رأس المال العامل

• رأس المال العامل الخاص

وهو ذلك الجزء من الأموال الخاصة الموجهة لتمويل جزء من الأصول المتداولة، بعد تدويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأصول الخاصة - الأصول الثابتة

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون

• رأس المال العامل الإجمالي

وهو مجموع عناصر الأصول التي تتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة وهو مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة، يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

• رأس المال العامل الأجنبي

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية (الديون) في المؤسسة، فهو يهدف الى تحديد مدى التزام المؤسسة بوعداتها اتجاه الغير، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل BFR

حيث يمكن تعريفه بأنه رأس المال العامل الأمثل، اي جزء من الأموال الدائمة الممولة لجزء من الأصول المتداولة الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي، وهو مؤشر مكمل لرأس المال العامل، حيث أن الارتفاع في رأس المال العامل من سنة لأخرى لا يؤدي بضرورة الى انخفاض في الاحتياج في رأس المال العامل ويمكن حسابه كما يلي:

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - النقدية) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

ونميز فيه نوعين:

- احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFRE): وهو يعبر عن احتياج رأس المال العامل المتعلق بدورة الاستغلال ويحسب كما يلي:

أصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال

- احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال (BFRHE): وهو يعبر عن احتياج رأس المال العامل المتعلق بدورة خارج الاستغلال و يحسب كما يلي:

أصول المتداولة خارج للاستغلال - الخصوم المتداولة خارج للاستغلال

ثالثا: الخزينة الصافية TN

هي الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاقية الحالية، أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة وأي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبى لها. حيث تتمثل الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية هي القيم الجاهزة أما الديون ذات الاستحقاقية الحالية فتتمثل في السلفات المصرفية، وتحسب الخزينة الصافية بالعلاقة التالية:

الخزينة الصافية TN = القيم الجاهزة (خزينة الأصول) - السلفات المصرفية (خزينة الخصوم).

الخزينة الصافية TN = رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG - احتياج في رأس المال العامل BFR.

وتتمثل في الحالات التالية:

- **الخزينة الموجبة:** تعني أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي للمؤسسة أكبر من احتياجات رأس المال العامل. في هذه الحالة، يعني ذلك أن المؤسسة قامت بتجنيد جزء من أموالها لتغطية احتياجات رأس المال العامل الصافي الإجمالي. ولكن هذا يطرح مشكلة فيما يتعلق بالربحية، حيث يتم تضحية بالتكلفة البديلة لهذا الاستثمار. لذا، يجب على المؤسسة معالجة هذا الوضع عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.
- **الخزينة السالبة:** تعني أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي أقل من احتياجات رأس المال العامل. في هذه الحالة، المؤسسة تواجه عجزاً، وتكون غير قادرة على سداد ديونها في الأجل المحددة. هذا يشكل مشكلة حيث يتعين على المؤسسة تكبد تكاليف إضافية، وقد يؤدي ذلك إلى استمالة حقوقها لدى الغير أو الاقتراض من البنوك أو التخلي عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية. في حالات استثنائية، قد يتعين على المؤسسة بيع بعض المواد الأولية.
- **الخزينة المعدومة:** تعني أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي يساوي احتياجات رأس المال العامل. هذا يعني أن المؤسسة لديها خزينة متوازنة، ومن الضروري استخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل وفقاً للإمكانيات المتاحة، مع تفادي مشاكل عدم السداد وضمان التحكم في السيولة المالية¹.

الفرع الثاني: مصادر معلومات التحليل المالي

مصادر معلومات التحليل المالي تعد جوهرية لتقديم تقييم دقيق للوضع المالي للشركة أو المشروع. يمكن تقسيم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وخارجية:

المصادر الداخلية: تشمل جميع البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي من داخل المشروع نفسه. يمكن أن تكون هذه البيانات محاسبية، إحصائية، أو إدارية، سواء كانت مكتوبة أو شفوية. ومن أهم هذه المصادر القوائم المالية وسجلات المحاسبة.

المصادر الخارجية: تشمل المعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي من مصادر خارجية للمشروع. يمكن للمحلل الحصول على هذه المعلومات من العديد من المصادر مثل الأسواق المالية، وهيئات البورصة، ومكاتب الوساطة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاعتماد على البيانات المنشورة في الصحف اليومية والمجلات المتخصصة، واستشارات المكاتب الاستشارية.

¹ ثابت سمية، دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة البنكية: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري "BEA"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر - تخصص العلوم المالية و المحاسبة، جامعة غرداية، 2022/2023، ص 8، 11.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشمل المصادر الخارجية البيانات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على أداء المشروع في ظروف محددة، مثل التضخم، أو الكساد الاقتصادي، أو الانتعاش الاقتصادي، وحتى الظروف الطبيعية مثل الحروب والكوارث التي تترك آثارًا سلبية أو إيجابية على أداء المشروع بشكل عام¹.

المبحث الثاني: أهداف واستعمالات التحليل المالي

المطلب الأول: أهداف التحليل المالي

التحليل المالي يلعب دوراً حيوياً في تقييم وتحسين أداء المؤسسة من مختلف الزوايا. يتيح التحليل المالي للمستخدمين الحصول على معلومات دقيقة تساعد في فهم وتقييم أداء المؤسسة وتحقيق مصالحهم المالية فيها. يهدف ذلك إلى تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي واستخدام المعلومات المتاحة من خلال التحليل المالي لتوجيه القرارات المالية ذات الصلة بالمؤسسة.

استخدام التحليل المالي يثير الأسئلة ويسلط الضوء على النقاط الحساسة التي تتطلب دراسة ووضع حلول فعالة قد تكون استراتيجية أو تنفيذية. يساهم التحليل المالي في وضع سياسات مالية فعالة للمؤسسة، ورغم أن وضع السياسات ليس مسؤولية حصرية للمحلل المالي، إلا أنه لا يمنع من تقديم اقتراحات وتوصيات تنطلق من الأسئلة التي يثيرها التحليل المالي.

من خلال الخبرة في مجال التحليل المالي، يمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في فهم الوضع المالي للمؤسسة في النقاط التالية:

- بالنسبة للمؤسسة، تُعتبر نتائج التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرارات، حيث يُعتمد عليها بشكل أساسي لتقييم كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق استثمارات مثمرة. وبالتالي، يُسهم التحليل المالي في:
 - تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة.
 - تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل.
 - تحديد مختلف الانحرافات التي تؤثر على أداء المؤسسة وتشخيص أسبابها.
 - التنبؤ بالاحتمالات المحتملة لفشل المؤسسة.
 - استخدام نتائج التحليل المالي في إعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
 - تحديد الفرص المتاحة للمؤسسة واستثمارها.
 - يُعتبر التحليل المالي مصدراً لمعلومات كمية ونوعية لاتخاذ القرارات.
- بالنسبة للعملاء أو المتعاملين مع المؤسسة، يلعب التحليل المالي دوراً هاماً في فهم أداء المؤسسة وتقييمه، حيث يساهم في:
 - إجراء الملاحظات حول العمليات التي تؤثر على المؤسسة مالياً.
 - تقييم النتائج المالية وتحديد الأرقام المخصصة للضرائب.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثناء للنشر و التوزيع، الأردن، ص 18، 19.

- اتخاذ القرارات بشأن منح القروض للمؤسسة أو رفضها.
 - تقييم الوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على تحمل فوائد القروض.
 بشكل عام، يُعتبر التحليل المالي أداة قيمة للمؤسسات والعملاء على حد سواء، حيث يوفر معلومات دقيقة ومفيدة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والمالية بناءً على الوقائع والأرقام¹.
المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي

تتنوع مجالات استعمال التحليل المالي وفقاً لمجموعة من العناصر مثل: الأغراض المقصودة من التحليل المالي، طبيعة ونوعية المعلومات المتوفرة، السمات الشخصية للمحلل المالي وغيرها. وتنقسم استعمالات التحليل المالي من حيث المضمون إلى:

الاستعمال الكمي للتحليل المالي وبموجب هذا الاستعمال تنحصر نطاق عملية التحليل المالي في الجانب الكمي من المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة والتحليل.

الاستعمال النوعي للتحليل المالي وبموجب هذا الاستعمال يتعدى اهتمام ونطاق مهام المحلل المالي نطاق الكل إلى دراسة جانب الكيف أو النوع للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة. ولكن من حيث الأغراض أو الأهداف تنقسم مجالات استعمال التحليل المالي إلى:

- مجال الاستثمار

هنا يتم تحليل الشركات والأسهم لتقييم سلامة الاستثمارات. يركز المستثمرون على قوة الإيرادات المستقبلية، وفرص النمو المتوقعة، وكفاءة إدارة المؤسسة وسياساتها التمويلية. يستخدمون مؤشرات مثل الربحية والسيولة وأداء السوق لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

- مجال الائتمان

هنا يقوم المقرضون بتحليل قدرة المقترض على سداد القروض. يركز التحليل على قدرة المؤسسة على تسديد الديون، وسياساتها التمويلية، ومستوى المخاطر المرتبطة بالديون. يستخدمون مؤشرات مثل السيولة والملاءة المالية والتدفق النقدي.

- مجال تقييم الأداء

هنا يتم تحليل أداء المؤسسة وفقاً لأهدافها وخططها. يركز التحليل على قوة بناء المؤسسة المالي، وعملياتها المالية، واتجاهاتها، ومرونتها.

يستخدمون مؤشرات مثل الربحية وسياسات التمويل والاستثمار من بينها: معدل دوران الذمم المدينة والذمم الدائنة معدل دوران الاستثمارات، معدل دوران المخزون ومعدل دوران صافي رأس المال العامل، ومعدل دوران الأصول، لتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإدارية.

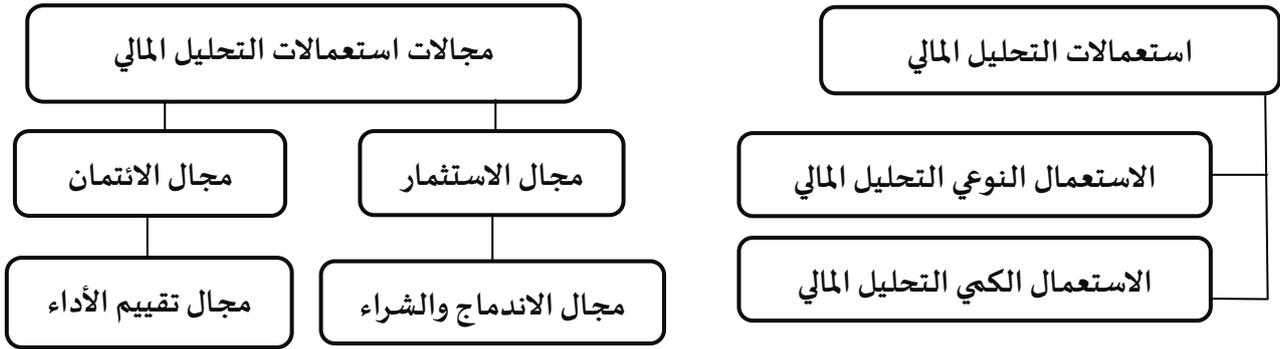
تُستخدم أدوات التحليل المالي في هذه المجالات لتقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والمقرضين وإدارة المؤسسات لاتخاذ القرارات المالية الصحيحة والمستنيرة.

¹ حولي محمد، مطبوعة بيداغوجية بعنوان "محاضرات في التحليل المالي"، 2020/2019، ص 10.

- مجال الاندماج والشراء

يعتمد المحللون على عمليات التحليل المالي لتقييم قيمة الشركة المعنية بالاندماج أو الاستحواذ. يشمل هذا تقييم الأصول والخصوم والأداء المالي والقيمة السوقية للشركة، بالإضافة إلى تقدير الأثر المالية والاقتصادية للعملية. تلعب عمليات الشراء والاندماج دورًا هامًا في تحديد استراتيجيات النمو وتحقيق القيمة للمساهمين¹.

الشكل رقم 02 : مجالات استعمالات التحليل المالي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما تم ذكره سابقا.

المطلب الثالث: محددات التحليل المالي

• محددات التحليل المالي

العوامل التي تؤثر على التحليل المالي كمحددات لنجاحه تشمل:

- العوامل المتعلقة بعملية التحليل المالي، حيث يتم تقييم جوانب الواقع المالي للشركة مثل الربحية والسيولة المالية، وتركيزه على الأساليب المحاسبية المطلوبة والأدوات المستخدمة.
- العوامل المتعلقة بالمعلومات المتوفرة، بما في ذلك كمية ونوعية المعلومات المتاحة ومدى إفصاحها في القوائم المالية، والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية أثناء إعدادها.
- العوامل التي تتعلق بإدارة الشركة، مثل الثبات في استخدام الأساليب المحاسبية رغم التغير المستمر في البيئة، والحفاظ على نتائج ثابتة، ووضوح الخطط والعلاقات مع الجهات الخارجية مثل المقرضين والموردين.
- هذه العوامل تعتبر مهمة لنجاح التحليل المالي، حيث تؤثر على جودة ودقة البيانات المالية المتاحة للتحليل وتأثيره على القرارات والاستراتيجيات المستقبلية للشركة².

¹ بلهادف رحمة، مطبوعة بيداغوجية بعنوان " التحليل المالي"، ص 15، 16.

² حسين علي محمد، "استخدام التحليل المالي لتقييم أداء الشركة العامة للمنتجات الغذائية في أبو غريب 2014، 2011، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 24، 2019، ص 499.

المبحث الثالث: وظائف ومعايير التحليل المالي

المطلب الأول: وظائف التحليل المالي

وظائف التحليل المالي تعتبر حاسمة في إدارة الطرق المتخذة من قبل المسؤولين لاتخاذ أفضل القرارات التي تؤثر إيجاباً على العودة على المؤسسة بالربح والاستمرارية. ومن بين السياقات التي تُحدد فيها سياسات التحليل المالي هي:

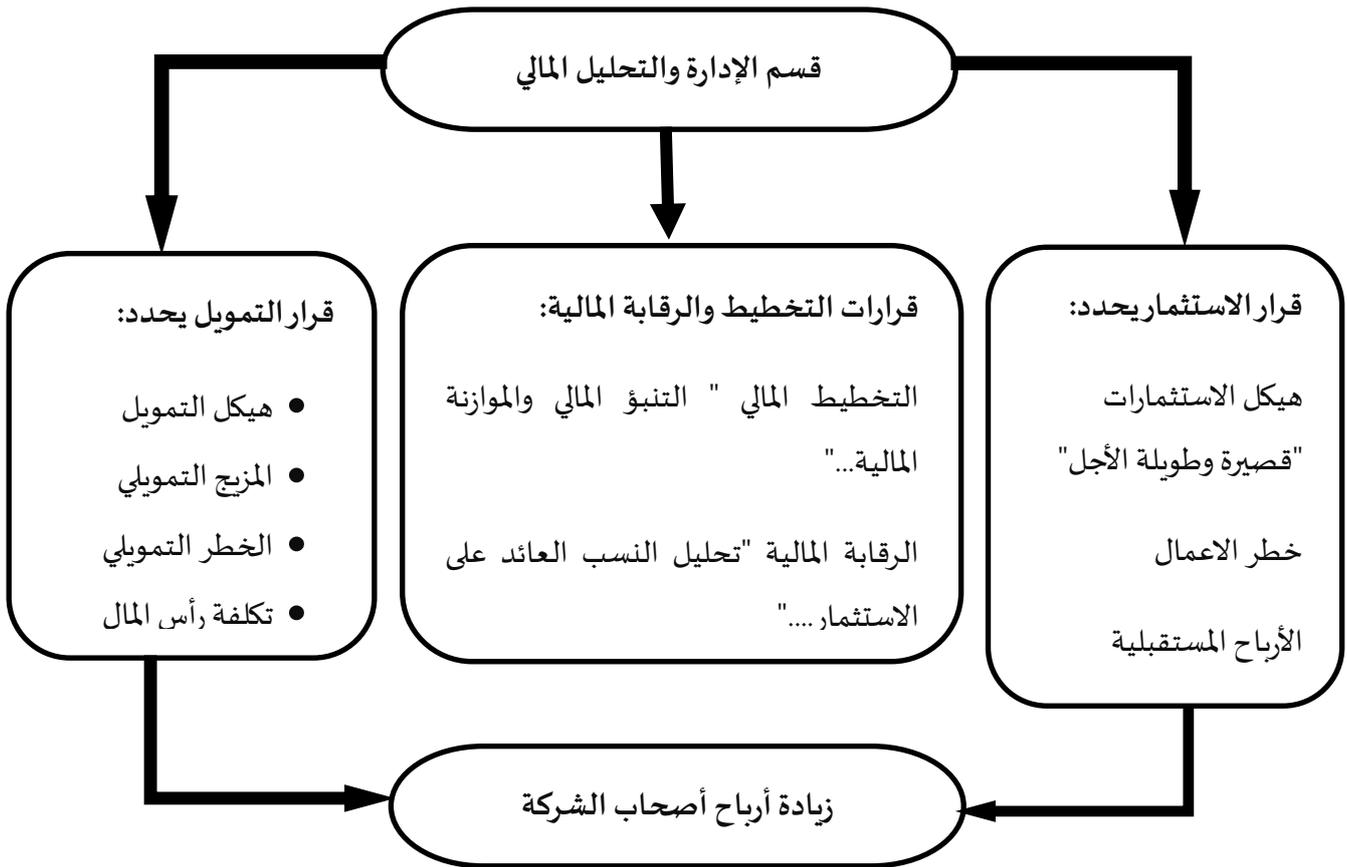
- قرارات الاستثمار؛

- قرارات التمويل؛

- قرارات التخطيط والرقابة المالية.

باختصار، يقوم التحليل المالي بتحديد فرص الاستثمار، وتمويلها بكفاءة، ووضع الخطط المالية والرقابة لضمان استدامة النمو بشكل دائم¹.

الشكل رقم 03 : قسم الإدارة والتحليل المالي



المصدر: عبد النور بوعلي وسليم بلال، مصدر سابق، ص 81.

¹ عبد النور بوعلي وسليم بلال، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة مجمع سوناطراك 2018-2020، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 08، العدد 01، مارس 2023، ص 81.

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي

يتبع المحلل المالي مجموعة من المعايير خلال عملية التحليل، ومن هذه المعايير:

- **المعايير المطلقة (Absolute Standards):** تأخذ هذه المعايير صفة ثابتة أو مقداراً ثابتاً تم اختياره بناءً على تجارب ودراسات ميدانية. يقوم المحلل بمقارنة النتائج الفعلية مع هذه المعايير لتقييم الأداء، مثلاً مقارنة نسبة التداول بالمعيار المتفق عليه.
- **المعايير التاريخية (Historical Standards):** تستند إلى المؤشرات التاريخية المستخرجة من الكشوفات المالية السابقة. يستخدم المحلل هذه المعايير لتقييم الأداء الحالي من خلال مقارنته بالأداء السابق، مثلاً مقارنة معدلات العائد على الاستثمار بالأعوام السابقة.
- **المعايير المستهدفة (Targeted Standards):** تستند إلى البيانات المضمنة في الخطط. يستخدم المحلل هذه المعايير لمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف، مثلاً مقارنة نسبة الربحية المخططة بالربحية الفعلية.
- **المعايير الصناعية (Industrial Standards):** تعتمد على المؤشرات المتفق عليها داخل صناعة معينة. يمكن للمحلل استخدام هذه المعايير لمقارنة أداء الشركة بأداء شركات مماثلة في الصناعة¹.

المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

بسبب أهمية التحليل المالي، فإن هناك عدة جهات تستفيد منه، ويمكن تقسيمها إلى طرفين:

- **الأطراف الداخلية:** تشمل الإدارة والموظفين والعمال. تهتم الإدارة بتقييم الأداء وكفاءة استغلال الموارد وتحقيق الأهداف المؤسسية. أما الموظفون والعمال فيهتمون بتحليل القوائم المالية لضمان استقرار العمل ومرتباتهم.
 - **الأطراف الخارجية:** تشمل الدائنين والمستثمرين وأطرافاً أخرى مثل بيوت الخبرة وسماسرة الأوراق المالية والجهات الحكومية. الدائنون يستخدمون التحليل المالي لفهم وضعية المؤسسة وقدرتها على السداد، بينما يستخدم المستثمرون التحليل لتقييم الأرباح واستقرار المؤسسة وسياستها في توزيع الأرباح.
- بالإضافة إلى ذلك، هناك جهات أخرى خارجية تستفيد من التحليل المالي مثل البيوت الاستشارية والسماسرة والجهات الحكومية².

¹ عبد الستار الصباح و سعود العامري، الإدارة المالية: أطر نظرية و حالات عملية، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص ص 53، 54.

² عبد النور بوعلي وسليم بلال، مصدر سابق، ص 80.

خلاصة الفصل:

يعتبر التحليل المالي عملية استخلاص للمعلومات من البيانات المتوفرة من أجل التنبؤ بأداء المؤسسة في المستقبل، كما أنه تقنية يستعملها العديد من الأطراف (إدارة المؤسسة، المستثمرون، الدائنون، الموردون، العملاء، العاملون في المؤسسة، الهيئات الحكومية... الخ) والذين تربطهم علاقة بالمؤسسة، فالتحليل المالي لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، وذلك بعد التبويب الملائم لها واستخدام أساليب سواء كانت تقليدية مثل النسب المالية، المقارنات... الخ، أو حديثة كالأاليب الرياضية والإحصائية، وأدوات تحليلية أملا في الوصول إلى نتائج محددة تفيد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، والمساعدة على كشف نقاط الضعف واتخاذ الإجراءات التصحيحية، وكذا استغلال عناصر القوة أحسن استغلال.

الفصل الثاني: القرارات المالية

تمهيد

عملية اتخاذ القرارات المالية تشمل تحليل البيانات المالية، وتقدير المخاطر والعوائد، وتحديد الخيارات الأمثل لتحقيق أهداف الشركة. يتضمن ذلك دراسة القوائم المالية وتحليل الاتجاهات السابقة للأداء المالي لاتخاذ قرارات مستقبلية مبنية على أساس دقيق. يجب أيضاً مراعاة الظروف الاقتصادية والصناعية والتشريعات القانونية والضريبية في هذه العملية. في النهاية، يهدف اتخاذ القرارات المالية إلى تحقيق التوازن بين المخاطرة والعائد، وضمان استدامة ونمو الأعمال.

المبحث الأول: الإطار النظري لاتخاذ القرار

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

• تعريف اتخاذ القرار

من خلال هذا المحور، يحاول الباحثون تسليط الضوء على التعاريف التوافقية لاتخاذ القرار في سياق الإدارة والتنظيم. وفقاً لهذه التعاريف:

- يصف اتخاذ القرار عملية متسلسلة تتضمن مجموعة من الإجراءات والعوامل الديناميكية والمنطقية. تبدأ هذه العملية بتحديد المشكلة وتنتهي بتحديد البديل الأمثل من خلال جمع ومعالجة المعلومات.
- يشدد بحث "Monzural Alam" على تعقيد عملية اتخاذ القرار نظراً لارتباطها بعدة عوامل مؤثرة. يتطلب اتخاذ القرار اختيار بديل من بين البدائل المتاحة بشكل عقلائي واستناداً إلى الخبرات والمعارف المتراكمة، بهدف جعل القرار أكثر فائدة عند مقارنته بتلك البدائل.
- يصف اتخاذ القرار كطريقة دقيقة يقوم بها المدير لإدارة الأعمال من بين البدائل المتاحة. يتضمن هذا التعريف جوهر التخطيط، حيث يتعين على المدير اختيار الأسلوب المثلى لتحقيق الأهداف.
- وفقاً لمقاربة الباحث "Alian Mikol"، يتمحور اتخاذ القرار حول اختيار البديل المثلى من بين مجموعة من البدائل لمعالجة مشكلة محددة أو تحقيق هدف معين. يتضمن هذا الاختيار مراعاة العائد والمخاطرة. يهدف بناء وصنع القرار إلى توفير المبادئ التوجيهية والإرشادات لتقليل عدم التأكد وضمان فعالية القرار.

بناءً على هذه التعاريف، يمكن تجسيد اتخاذ القرار كعملية تشمل المفاضلة بين البدائل المتاحة واستخدام المعلومات والمعارف لاختيار البديل الأمثل وتنفيذه من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. تتألف عملية اتخاذ القرار من مراحل متعددة، ولكل مرحلة خصائصها الفريدة وتركيبتها الخاصة¹.

اتخاذ القرار هو عملية اختيار بديل من بين البدائل المتاحة بشكل واع ومدروس، بهدف حل مشكلة معينة أو تحقيق هدف محدد. تتضمن عملية اتخاذ القرار جمع المعلومات ذات الصلة، وتحليلها، وتقييم البدائل المختلفة، واختيار البديل الأمثل بناءً على المعايير والأهداف المحددة. يتم اتخاذ القرارات في مجموعة متنوعة من المجالات والوظائف، وتعد جزءاً أساسياً من عملية الإدارة، حيث يقوم المديرون باتخاذ القرارات في مجالات مثل التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة.

تعد عملية اتخاذ القرارات عملية معقدة، حيث يتعين على صاحب القرار توفير المعلومات اللازمة، وتحليلها بشكل منهجي، وتقييم البدائل المختلفة وتأثيراتها، واختيار البديل الأمثل الذي يلبي الأهداف والمعايير المحددة. تتأثر عملية اتخاذ القرارات بالعديد من العوامل، مثل البيئة الخارجية والظروف المحيطة، والمعرفة والخبرة السابقة، والقيم والمبادئ الشخصية.

¹ رمضاني عفيف ومكسيد علي، نحو إطار مفاهيمي لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات المتقدمة في المالية والمحاسبة، مجلد 02، العدد 02، 2020، ص74.

من الجوانب الأساسية لاتخاذ القرارات هي وجود مشكلة أو تحدي يتطلب حلاً، ووجود بدائل متاحة لتلك المشكلة، واستخدام معايير موضوعية للمقارنة بين البدائل واختيار البديل الأفضل. يتطلب اتخاذ القرار أيضاً القدرة على التفكير النقدي والتحليلي، والجرأة في اتخاذ القرارات المصيرية، والقدرة على التعامل مع عدم اليقين والمخاطرة.

في النهاية، يمكن اعتبار اتخاذ القرار عملية حاسمة وحيوية في سياق الإدارة والتنظيم، حيث يتوقف نجاح المنظمات والمديرين على قدرتهم على اتخاذ قرارات صائبة وموفقة في مواجهة التحديات وتحقيق الأهداف¹.

المطب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار

عملية اتخاذ القرار تتضمن عدة مراحل يجب اتباعها، وفيما يلي نستعرض هذه المراحل:

- **تحديد المشكلة:** في هذه المرحلة، يتم تحديد المشكلة أو التحدي الذي يحتاج إلى حل أو القرار الذي يحتاج إلى اتخاذه. يتضمن ذلك تحديد المتغيرات التي يمكن التحكم فيها وتلك التي لا يمكن التحكم فيها، وتحديد القيود التي يجب أخذها في الاعتبار.
- **تأسيس معايير وأهداف القرار:** يجب وضع المعايير والأهداف التي ستستخدم لتقييم البدائل المختلفة. يتعين تحديد المعايير التي ستساعد في اتخاذ قرار مستنير وفقاً للمعايير العلمية والمنطقية².
- **تطوير الحلول البديلة وتحديدها:** هي الطرق الأساسية لتحويل الافتراضات الأساسية إلى واقع قابل للتطبيق، حيث تتطلب هذه العملية مهارات التفكير الإبداعي والقدرة على التحليل. تعتبر هذه العملية جوهرية في الطريقة العلمية، حيث تختلف من مشكلة لأخرى. يتضمن ذلك تصميم وتطوير البدائل ووضع بدائل ابتكارية، وهذا يستلزم إعادة صياغة النص بشكل منسجم ومنطقي.
- **تقييم البدائل:** يتضمن تحليل المزايا والعيوب المتوقعة لكل حل بديل، مما يتطلب التنبؤ بالمستقبل. يتضمن هذا العمل الإشارة إلى العوامل الاستراتيجية التي ستكون محور الاهتمام خلال عملية التنبؤ، بالإضافة إلى توقع النتائج المتوقعة لكل بديل. يتم تحديد وتقييم كل بديل، وتقدير النتائج المتوقعة لتوجيه القرارات المستقبلية. يكون التقييم كمياً بالنسبة للبدائل المتعلقة بالتنظيم الإداري.
- **اختيار البديل المناسب:** يتطلب اختيار البديل الذي يوفر أعلى مستوى من القابلية للتنفيذ علمياً والقدرة على تحقيق الهدف بشكل كامل قدر الإمكان، مع تقليل أقصى حد ممكن من الآثار السلبية المحتملة. توجد بعض المعايير التي يمكن استخدامها لاختيار أفضل حل، وتشمل:
 - الخطر: يتعين مقارنة المخاطر المرتبطة بكل بديل مع المكاسب المتوقعة منه.
 - الوفرة في الجهد: يجب مقارنة النتائج المتوقعة بالجهد الذي يتطلبه تحقيقها.

¹ فريد كوكتال والهام بوجليلة، الاتصال واتخاذ القرارات، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 153، 152.

² منعم زمير الموسوي، اتخاذ القرارات الإدارية: مدخل كمي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 14، 13.

– الموارد المتاحة وقيودها: ينبغي تقييم مدى توفر الموارد ومدى أهميتها، حيث تشمل هذه الموارد بشكل أساسي الموارد البشرية وقدراتها ومهاراتها ومعرفتها وصلاحتها، والتي تحدد قدرتها على العمل وما لا يمكنها القيام به.

• تقديم القرار للمنفذين: يجب الاهتمام بتوضيح التغييرات المتوقعة في سلوكهم وتصرفاتهم نتيجة لتنفيذ هذا القرار. ينبغي تحفيزهم وترغيبهم، وجعلهم يشعرون بأن القرار هو قرارهم أيضاً من خلال مشاركتهم في عملية اتخاذ القرار.

• وضع خطة تنفيذ القرار بشكل متين: تأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات المحتملة التي قد تحدث بين لحظة اتخاذ القرار وتنفيذه وحتى تحقيق الهدف المنشود. يجب تحديد معايير التنفيذ بدقة، مع مراعاة الظروف المحيطة والتغييرات المتوقعة في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.

• متابعة التنفيذ وتقييم النتائج: تتضمن تحديد النتائج المرغوبة من القرار وتقدير متى يمكن تحقيقها، ثم تقييم مدى تحقيق هذه النتائج. يلاحظ أن العديد من المديرين يهملون هذه المرحلة بسبب مخاوفهم من مواجهة ما قد يظهر خلال المتابعة. يعود ذلك إلى عدم التقييم المناسب للقرار، حيث يمكن لأي قرار أن يكون غير مؤثر تماماً أو جزئياً، وحتى في حالة عدم وقوع أخطاء، قد تظهر متغيرات عشوائية أو عارضة تخرج عن سيطرة صانع القرار. ومع ذلك، فإن متابعة تنفيذ القرار وتقييم النتائج بشكل منتظم ضرورية لتجنب هذه المخاطر ولضمان تحقيق الأهداف المنشودة¹.

الشكل رقم 04: مراحل عملية اتخاذ القرار



المصدر: قرنفة شلغام وهناء بن نجمة، مرجع سابق، ص 22.

¹ قرنفة شلغام وهناء بن نجمة، التخطيط المالي واتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير أكاديمي، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2021/2020، ص ص 21، 20.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار

اتخاذ القرارات يتأثر بعدة عوامل تجعل هذه العملية أكثر تعقيداً، وإذا ما تداخلت هذه العوامل بشكل كبير، فقد تؤدي إلى قرارات غير مدروسة. لذا، يجب مراعاة العوامل التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات، وتشمل هذه العوامل:

- العوامل البيئية الخارجية: تتمثل في الظروف الاقتصادية والمالية، والتطورات التكنولوجية، والعوامل التنظيمية والاجتماعية. هذه العوامل يمكن أن تفرض ضغوطاً خارجية على الشركة وتؤثر على قراراتها.
 - العوامل البيئية الداخلية: تشمل خصائص المؤسسة نفسها، مثل وجود نظام للمعلومات، ووضوح العلاقات التنظيمية، والأهداف الأساسية للمؤسسة، وتوافر الموارد المالية والبشرية والفنية.
 - العوامل الشخصية والنفسية: تتعلق بمتخذ القرار ومميزاته الشخصية والنفسية، وتشمل البواعث الداخلية للشخص والبيئة النفسية المحيطة به. كما تتعلق بالقدرات الشخصية والشخصية الفردية التي تؤثر على اتخاذ القرار.
 - بالإضافة إلى العوامل المذكورة، هناك عوامل أخرى تؤثر على عملية اتخاذ القرارات:
 - تأثير عنصر الزمن: يشكل الزمن ضغطاً كبيراً على متخذ القرار. كلما زادت الفترة الزمنية المتاحة، كلما زادت البدائل المتاحة وتحسنت نتائج القرارات. وعلى العكس، كلما قصرت الفترة الزمنية المتاحة، كلما انحصرت البدائل المتاحة وتطلب من المتخذ القرار سرعة في اتخاذه.
 - تأثير أهمية القرار: كلما زادت أهمية القرار، كلما زادت الحاجة لجمع المعلومات الكافية وتحليلها. وتعتمد أهمية القرار على عدة عوامل مثل عدد الأفراد المتأثرين به، والتكلفة والعائد المتوقع من القرار، والوقت اللازم لاتخاذه.
 - تأثير رسالة المؤسسة: تشتق رسالة المؤسسة من البيئة التي تعمل فيها ومن المجتمع الذي تنتهي إليه. تؤثر رسالة المؤسسة على القرارات المتخذة من قبل المديرين، حيث تحدد مجال العمل والشرعية القانونية والاجتماعية والفلسفة العامة للمؤسسة، وكيفية تأمين وتخصيص الموارد.
- باختصار، يجب أن يكون متخذ القرار حذراً في مراعاة هذه العوامل المختلفة وتأثيرها على عملية اتخاذ القرار، وذلك لضمان اتخاذ قرارات مدروسة ومناسبة¹.

¹سهم عزي، دراسة المقاربة الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية: دراسة حالة مؤسسة عمومية " مستشفى الجامعي مصطفى باشا ووكالة التأمين سلامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص علو التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 15، 16، 17.

المبحث الثاني: القرارات المالية

المطلب الأول: ماهية القرارات المالية وخصائصها

• تعريف القرار المالي

- هو كل قرار يتعلق بتوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك الأصول، حيث تهدف هذه القرارات إلى تمويل الاستثمارات بطريقة تحقق أعلى ربح ممكن، وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة.
- هو اتخاذ موقف في مواجهة موضوع ذو صبغة مالية مرتبطة بالجانب المالي للمؤسسة، مما يتطلب تحليل وتقييم للتأثيرات المالية المحتملة واتخاذ القرار المناسب بناءً على ذلك.
- هو القرار الذي يتأثر به جميع أوجه نشاط المؤسسة، ولا يمكن تصور أي نشاط تقوم به الإدارة أو الأقسام بشكل منفصل عن النواحي المالية، حيث يؤثر القرار المالي على جميع جوانب عمل المؤسسة ويتطلب توازناً بين مختلف الأهداف والاحتياجات المالية للمؤسسة¹.
- هو عملية اختيار البديل الأمثل من بين العديد من السيناريوهات المالية، بهدف زيادة القيمة السوقية للمؤسسة على مدى فترة زمنية محددة. يقوم المحلل المالي أو المدير المالي بتحليل البيانات المالية والتقارير المالية، وبحث المعلومات المحاسبية والمالية، وتحليلها وتعديلها، وذلك لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المالية الصحيحة التي تعزز أداء المؤسسة وتحقق أهدافها المالية².
- بالنسبة لاتخاذ القرارات المالية، فتعرف بأنها وسيلة الإدارة المالية لتسيير مواردها وتوجيهها وتحقيق أهدافها، باستخدام منهج يتسم بالمنطقية والتحكم في جميع عناصر الربحية والمخاطرة، والتي تؤثر مباشرة على النشاط المالي داخل مؤسسة الأعمال³.

• خصائص القرارات المالية

تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

- الطابع الذهني: إنها عملية ذهنية تعتمد على التفكير المنطقي والمنهجي الصحيح، حيث يتم استخدام العقل لاختيار البديل الأمثل.
- الاعتماد على الأسس والمعايير: لا يتم اختيار البدائل عشوائياً، بل يتم ذلك وفقاً للأسس ومعايير محددة تؤدي إلى اختيار البديل الأنسب للمشكلة أو الهدف المعين.

¹ عادل بن عيشة وسهام بوشيحة، دور القرارات المالية في اختيار الهيكل المالي الأمثل: وحدة نفضال تبسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2017، ص 47.

² مشراوي محمد خليل و محجوب عرابي هشام، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة بديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2023/2022، ص 14.

³ قرنفة شلغام و هناء بن نجمة، مرجع سابق، ص 17.

- الطابع الإجرائي: تتضمن عملية اتخاذ القرارات عدة خطوات تفصيلية، مثل تحديد المشكلة، وتحليل البدائل، واختيار البديل الأنسب، وتنفيذ القرار.
 - تعدد البدائل: يعتمد اتخاذ القرارات على وجود عدة بدائل، حيث يتم اختيار البديل الأكثر ملاءمة للظروف المحيطة والهدف المراد تحقيقه.
 - الربط بالمستقبل: ترتبط عملية اتخاذ القرارات المالية بالمستقبل، حيث يتم تنفيذ القرارات في الوقت الحالي لكن تأثيراتها تظهر في المستقبل، مما يجعل التنبؤ بالمستقبل وتحديد العوامل المؤثرة فيه تحديًا مهمًا في عملية اتخاذ القرارات¹.
- من جهة أخرى تتمثل هذه الخصائص كالتالي:

- شمولية القرارات المالية: تتغلغل القرارات المالية في جميع جوانب نشاط المؤسسة، بما في ذلك التمويل، والاستثمار، والتخطيط المالي، وإدارة رأس المال، وغيرها من الجوانب المالية.
- الطابع القانوني للقرارات المالية: تعتبر القرارات المالية ملزمة للمؤسسة وتحمل عواقب قانونية في حالة عدم التزام بها، مما يستدعي الحذر الشديد والدقة في عملية اتخاذها.
- طبيعة القرارات المصيرية: بعض القرارات المالية، مثل الاستثمار في مشروعات كبيرة أو توزيع أرباح كبيرة على المساهمين، تعتبر مصيرية للمؤسسة حيث يمكن أن تؤثر بشكل كبير على مستقبلها واستمراريتها في السوق.

تلك الخصائص تجعل عملية اتخاذ القرارات المالية تحتاج إلى دراسة دقيقة وتحليل شامل لتأثيراتها المحتملة، ويتطلب الأمر الحذر والمرونة لضمان أن القرارات المالية المتخذة تخدم أهداف المؤسسة وتساهم في تحقيق نجاحها المستدام².

المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية

أنواع القرارات المالية

1. قرارات الاستثمار

قرار الاستثمار يُعرف كالقرار الذي يتناول كيفية استخدام الأموال المتاحة بطريقة تحقق أقصى عائد ممكن بناءً على المستوى الملائم من المخاطر³

¹ قرنفلة شلغام و هناء بن نجمة، مرجع سابق، ص 18.

² مشراوي محمد خليل ومحجوب عرايبي هشام، مرجع سابق، ص 14.

³ ناصر بن سنة، مساهمة القرارات المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة مؤسسة NCA روية للفترة 2014/2017، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 02، 2021، ص 249.

يعتبر قرار الاستثمار من أبرز القرارات المالية وأكثرها تعقيداً نظراً لطبيعتها الاستثمارية. عادةً ما تهدف إدارة الشركة من خلال هذه القرارات إما لزيادة عوائد الاستثمارات أو لتعظيم قيمة السهم الواحد في السوق. يمكن تعريف القرار الاستثماري على أنه القرار الذي يُتخذ لاختيار البديل الاستثماري الذي يعود بأكبر عائد استثماري مقارنة بالبدايل الأخرى. تتنوع هذه القرارات فيما يتعلق بنوع الموجودات التي يستخدمها إدارة الشركة لتحقيق عوائد مستقبلية¹.

• خصائص القرارات الاستثمارات

تتضمن خصائص القرارات الاستثمارية عدة جوانب مهمة، منها:

- طابع عدم التكرار: حيث أن دراسة جدوى الاستثمارات تتم عادة على فترات زمنية متباعدة نظراً لطبيعة هذه القرارات.
- الاستراتيجية الاستثمارية: حيث يحتاج القرار الاستثماري إلى رؤية استراتيجية تمتد إلى المستقبل.
- التكاليف الثابتة: ينطوي القرار الاستثماري على تكاليف ثابتة تصعب تعديلها أو التراجع عنها بسهولة.
- الارتباط بالمستقبل والمخاطر: يمتد القرار الاستثماري عادةً إلى أنشطة مستقبلية، وبالتالي يرتبط بدرجة معينة من المخاطر².

• أنواع القرارات الاستثمارية

تنوع بحسب الأهداف والظروف المحيطة بها.

- قرارات تحديد أولويات الاستثمار: يتطلب هذا النوع من القرارات اختيار البديل الاستثماري الأمثل من بين البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف المحددة، ويتم ذلك بترتيب البدائل بناءً على مدى عائد كل بديل.
- قرار قبول أو رفض الاستثمار: يتعين على المستثمر في هذه الحالة اتخاذ قرار بقبول فرصة الاستثمار المتاحة أو رفضها بسبب عدم جدواها أو عدم توافر الإمكانيات لتنفيذها.
- قرارات الاستثمار الممنوعة: تتطلب اختيار فرصة استثمارية معينة التخلي عن فرص استثمارية أخرى، وهذا النوع من القرارات يتسم بالتنازل عن بعض الفرص لصالح أخرى.
- القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد: تختلف هذه القرارات بناءً على مدى التأكد من المعلومات المتاحة، حيث يمكن أن تتم التصرفات الاستثمارية في ظروف منخفضة للمخاطرة وذلك عندما تكون المعلومات كافية وموثوقة، وفي ظروف المخاطرة تتخذ القرارات بحذر

¹ سمير حماد ويوسف رميلي، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية: دراسة حالة شركة استغلال وتسيير المحطة البرية، البويرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017/2018، ص 39.

² سمير حماد ويوسف رميلي، مرجع سابق، ص 39.

نظراً لقلّة المعلومات المتاحة، أما في ظروف عدم التأكد فيكون القرار مغامراً وغير مضمون نظراً لعدم وجود معلومات كافية.

- القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والكمي: تتضمن هذه القرارات استخدام التحليل الوصفي لفهم الظروف والتحليل الكمي لتقدير المخاطر والعوائد المتوقعة.

بالنسبة للعائد والخطر، فالعائد يشير إلى المكاسب أو الخسائر التي تنجم عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة، حيث تهدف الربحية إلى زيادة العائدات مع تقليل التكاليف، ويمكن أن يكون العائد فعلياً أو متوقعاً¹.

2. قرارات التمويل

تهدف إلى الحصول على الأموال بالشكل الأمثل، مما يشمل تحديد مزيج مناسب لمصادر التمويل مثل التمويل القصير الأجل والطويل الأجل، وباستخدام التمويل بالدين والتمويل بالملكية. يهدف هذا التوجيه إلى تقليل تكلفة التمويل إلى الحد الأدنى وزيادة قيمة المؤسسة، وهو الغرض الأساسي لقرارات الإدارة المالية.

يتضمن قرار التمويل اختيار الهيكل المالي المناسب للشركة، بما في ذلك تحديد نسبة التمويل من التمويل القصير والطويل الأجل، واختيار المزيج المناسب بين التمويل بالدين والتمويل بالملكية. فالتمويل بالملكية يتضمن احتجاز أرباح الشركة وإعادة استثمارها داخلياً، بينما يتضمن التمويل بالدين الحصول على الأموال من مصادر خارجية مثل إصدار الأسهم.

قبل اتخاذ قرارات التمويل، يهتم المدير المالي بضمان توفر الأموال المطلوبة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة، وتوجيهها للاستثمار في المحلات الأكثر فائدة، مما يساهم في تحقيق الأهداف المالية للشركة².

¹ سمير حماد ويوسف رميلي، مرجع سابق، ص 40.

² عصام بوزيد وآخرون، التخطيط المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر، وكالة ورقلة، للفترة 2014/2016، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2017، ص 13.14.

- مصادر التمويل
- مصادر التمويل طويلة الأجل

تُعتبر تلك المصادر التي تمتد لأكثر من سنة وتُستخدم للاستثمارات طويلة الأمد أو لتلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الأصول المتداولة. يُمكن تقسيمها إلى قسمين:

1. مصادر التمويل الخارجية:

أ. أموال الملكية:

- الأسهم العادية: تُعد وثائق الأسهم العادية ذات قيمة اسمية واحدة، تُطرح للاكتتاب العام، وتتمتع بالقابلية للتداول، وغير قابلة للتجزئة من قبل حاملها، ولا تستحق الدفع في تاريخ محدد، مما يجعلها صالحة للاستخدام على طول عمر المشروع.
- الأسهم الممتازة: تُمنح حاملها مجموعة من الامتيازات، مثل حصولهم على نسبة أرباح ثابتة وحقوقهم الأول في حالة التصفية، ولا يحق لهم التصويت في الجمعيات العمومية.

ب. الأموال المقترضة:

- السندات: تُعتبر ورقة مالية ذات قيمة اسمية واحدة، تُصدرها الشركة وتُطرح للتداول بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل، وتحمل فائدة سنوية وتاريخ استحقاق.
- القروض المصرفية طويلة الأجل: يُمنح مثل هذا التمويل مباشرة من الجهاز المصرفي، وتكون مدته أكثر من سنة، ويُحدد مبلغ القرض وسعر الفائدة وطريقة السداد بالاتفاق مع المقرض.

2. مصادر التمويل الداخلية:

أ. تصنيف مصادر التمويل:

- الإهلاك: يتمثل في خصم جزء من الإيراد واحتجازه لفترة إلى أن يحين وقت أحلال الأصول التي خصم لحسابها أقساط الإهلاك.
- المؤونات: تُخصص من الأرباح لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتملة في المستقبل.
- الأرباح المحتجزة: هي الأرباح التي تحتفظ بها الشركة بعد اقتطاع الضريبة منها.
- الاحتياطات: تُعتبر حقا من حقوق أصحاب المشروع وتُحجز في حساب احتياطي خاص.

• مصادر التمويل قصيرة الأجل

يُستخدم عادة لتمويل الاستثمارات الجارية قصيرة الأجل ويُمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين:

- الائتمان التجاري: يتم تمويله من قبل المورد إلى المشتري لشراء بضائع قصد إعادة البيع أو استخدامها في الإنتاج.
- الائتمان المصرفي: يُستخدم لتغطية الاحتياجات القصيرة الأجل خلال دورة الاستثمار أو للتوسع في نشاط المشروع، وعادة ما يتم سداد قيمة القرض في فترة أقل من سنة.
- يُعتبر فهم مصادر التمويل طويلة وقصيرة الأجل أمرًا حيويًا لنجاح أي مشروع أو عمل تجاري¹.
- هيكل التمويل

هيكل التمويل للشركة يؤثر بشكل كبير على ربحيتها، وبالتالي، يجب اختيار هيكل التمويل المناسب الذي يمكن أن يحقق أهداف الشركة بأفضل طريقة ممكنة، سواء كانت تعظيم الربحية أو زيادة قيمة السهم. يجب أن نلاحظ أن الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية يرتبط بتكلفة مالية، حيث تتحمل الشركة تكاليف المخاطر المالية. زيادة الاقتراض يعني زيادة في تكاليف الفائدة، بغض النظر عن مستوى الربحية المتوقعة. لذا، يجب أن يكون اختيار هيكل التمويل مستنداً إلى تحقيق أهداف الإدارة المالية بأقل تكلفة ممكنة.

● اختيار مصادر التمويل الخارجية:

- اختيار مصدر التمويل المناسب يتأثر بعوامل عدة، بما في ذلك:
- عوامل داخلية: مثل طبيعة المشروع، وسمعته في السوق، وقدرته المالية، وكفاءة الإدارة.
- عوامل خارجية: مثل سياسات التمويل المالي المتبعة، ومدى توفر التمويل ومصادره وتكاليفه.
- وعموماً، هناك مصدرين رئيسيين للتمويل الخارجي:
- الاقتراض: ويتمثل في الحصول على الأموال من الغير عبر إصدار السندات أو القروض المصرفية طويلة الأجل.
- الملكية: ويعتمد على أصحاب المشروع من خلال إصدار أسهم جديدة أو استخدام الأرباح المحتجزة والاحتياطات للتمويل.

باختيار المصادر المناسبة للتمويل الخارجي، يمكن للشركة تحقيق توازن بين الربحية وتكاليف المخاطر المالية، مما يساهم في نجاحها واستمراريتها في السوق².

¹ سمير حماد ويوسف رميلي، مرجع سابق، ص 45، 46.

² سمير حماد ويوسف رميلي، مرجع سابق، ص 47.

• العوامل المؤثرة على مصادر التمويل

العوامل التي تؤثر على اختيار مصادر التمويل يمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية ترتبط بالمشروع نفسه وعوامل خارجية:

أ. العوامل الداخلية:

1. طبيعة الاستثمارات المقترحة: تشمل الاستثمارات المتوقع تنفيذها والتدفقات النقدية المتوقعة ومركز المشروع ودرجة ملاءته المالية.

2. تركيب هيكل رأس المال: يتضمن نسبة المديونية ودرجة سيولة الأصول ونسبة النقدية ومعدل دوران البضاعة في المخزون.

3. أسعار الأسهم للمشاريع المنافسة: تؤثر على قدرة المشروع على الاستمرار في السوق.

ب. العوامل الخارجية:

1. معدل أسعار الفائدة: في السوق المالي ومدى توفر البدائل للتمويل.

2. لقوانين والشروط المطلوبة لعملية الإصدار: مثل الضمانات المطلوبة وحجم الاحتياطات الواجب احتجازها.

3. معدلات الضريبة على الدخل: تؤثر على تكلفة التمويل.

4. الدورات الاقتصادية: مثل التضخم والكساد الاقتصادي ومدى تأثير ذلك على المشروع. طبيعة الاقتصاد والنشاط الاقتصادي: ودرجة انفتاح السوق والمنافسة ونوعية الاتفاقيات الدولية. لتوجهات الاقتصادية العامة: مثل اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول وغيرها من الاتفاقيات الدولية. باختيار مصادر التمويل المناسبة، يمكن للشركة تحقيق التوازن بين الربحية والتكاليف وضمان استمرارية نجاحها في السوق¹.

• طرق اختيار مصادر التمويل

توجد عدة طرق لاختيار مصادر التمويل، وتعتمد الطريقة المناسبة على الهدف من ذلك. يُمكن قياس تكلفة مزيج هيكل رأس المال المناسب من خلال استخدام طريقة التكلفة المرجحة للأموال وأوزانها في ضوء هيكل رأس المال المشروع. وتعتمد هذه الطريقة على حساب تكلفة التمويل لكل مصدر من مصادر التمويل المختارة. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن استخدام طريقة حساب ربحية السهم الواحد من خلال استخراج معدل الربح للسهم. هذه الطريقة تُساعد في تقدير كفاءة استخدام مصادر التمويل وتأثيرها على ربحية السهم الواحد.

¹ سمير حماد ويوسف رميلي، مرجع سابق، ص 48.

في النهاية، يجب على الشركة مراجعة وتقييم كل من مصادر التمويل المحتملة بناءً على مجموعة من العوامل مثل تكلفة التمويل، والتوافر، والمرونة، وتأثيرها على هيكل رأس المال وربحية الشركة. هذا التحليل الشامل يساعد على اتخاذ قرارات مالية مدروسة ومستنيرة¹.

• قرارات توزيع الأرباح

قرارات توزيع الأرباح تمثل جزءاً هاماً من القرارات المالية في الشركة، حيث تتضمن هذه القرارات تحديد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي سيتم توزيعها على المساهمين من حملة الأسهم العادية، وزمن توزيع هذه الأرباح.

تمثل الأرباح الموزعة العائد النقدي الذي يحصل عليه المساهمون كمكافأة على استثماراتهم في أسهم الشركة. ونظراً لأن الأرباح الموزعة تمثل دخلاً جاريًا يتوقعه المساهمون، فإن مستوى الأرباح الموزعة وتغيرها يؤثر مباشرةً على سعر السهم في السوق المالية.

بالتالي، يُعتبر قرار توزيع الأرباح على المساهمين واحداً من أهم قرارات الإدارة المالية في الشركة. ولا يمكن فصل هذا القرار عن قرارات الاستثمار والتمويل، حيث يرتبط بشكل مباشر بقرارات توزيع الأرباح، ويعكس استراتيجية الشركة في التوازن بين تحقيق العائد المالي للمساهمين واحتياجات الشركة للاستثمار والتمويل².

• سياسات توزيع الأرباح

سياسة توزيع الأرباح تشمل مجموعة متنوعة من الخيارات التي يمكن للشركات اتخاذها بناءً على استراتيجيتها المالية واحتياجاتها التشغيلية. من بين هذه السياسات:

1. سياسة فائض التوزيعات: تعتمد هذه السياسة على احتجاز الأرباح بدلاً من توزيعها، إذا كان العائد الذي يمكن للشركة تحقيقه من إعادة استثمار الأرباح يفوق العائد المتوقع من توزيعها على المساهمين.

2. التوزيعات الثابتة: تتمثل هذه السياسة في توزيع نسبة ثابتة من الأرباح، مع إمكانية زيادة النسبة في حالة وجود رؤية واضحة حول مستقبل أرباح الشركة.

3. سياسة الحد الأدنى زائد الفائض: تتضمن هذه السياسة توزيع حد أدنى من التوزيعات الثابتة، مع إمكانية توزيعات إضافية في الفترات التي ترتفع فيها أرباح الشركة.

4. خطة إعادة استثمار التوزيعات: تسمح هذه الخطة للشركة بشراء أسهم إضافية من أسهمها، مما يتيح للمساهمين تحقيق عائدات بديلة عن طريق زيادة قيمة السهم.

¹ سمير حماد ويوسف رميلي، مرجع سابق، ص 49.

² عصام بوزيد و آخرون، مرجع سابق، ص 14.

5. تجزئة الأسهم والتوزيعات في صورة أسهم: تتضمن هذه العملية زيادة عدد الأسهم المصدرة، مما يؤدي عادةً إلى تخفيض سعر السهم وزيادة السيولة، مما قد يكون جذاباً لبعض المستثمرين.

6. إعادة شراء الأسهم: تشمل هذه العملية شراء الشركة لبعض الأسهم التي أصدرتها سابقاً، مما يؤدي إلى زيادة ربحية السهم وقيمتها. يمكن أن تكون هذه العملية نتيجة لتوفر الأموال النقدية لدى الشركة أو لتقليل نسبة حق الملكية في هيكل رأس المال¹.

• المحددات الأساسية لتوزيع الأرباح

هناك عدة محددات رئيسية يجب أخذها في الاعتبار خلال عملية اتخاذ القرارات المالية للشركات:

1. الأرباح المتوقعة (ربحية السهم): توزيع الأرباح يعتمد بشكل كبير على قوة واستقرار الأرباح المتوقعة للشركة في المستقبل، حيث يتوجب على الشركة تقدير الأرباح المتوقعة بدقة لتحديد مدى قدرتها على توزيع الأرباح بشكل مستدام.

2. الأنماط السابقة لتوزيع الأرباح: دراسة تاريخ توزيع الأرباح السابقة يمكن أن توفر رؤية حول سياسة توزيع الأرباح المستقبلية للشركة، وتوجيه القرارات المالية بناءً على ذلك.

3. النقد: توفيرة النقد في الشركة يلعب دوراً حاسماً في قدرتها على توزيع الأرباح، حيث يجب أن تكون الشركة قادرة على توفير السيولة اللازمة لتلبية الالتزامات المالية المتعلقة بالتوزيعات.

4. نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم الواحد: يعتبر هذا المعيار مؤشراً هاماً لتحديد ما إذا كان توزيع الأرباح سيكون مجزياً للمساهمين أم لا، حيث يمكن أن يؤثر سعر السهم على قرارات التوزيع.

5. القابلية للتسويق: يجب أن تكون الشركة على قدر كافٍ من القدرة على تسويق منتجاتها وخدماتها بشكل فعال لضمان استمرارية تدفقات النقد وبالتالي قدرتها على توزيع الأرباح بشكل مستدام.

باعتبار هذه المحددات، يمكن للشركات اتخاذ قرارات مالية مدروسة بشأن توزيع الأرباح، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي وإشباع متطلبات المساهمين².

المطلب الثالث: أهداف القرارات المالية

أهداف القرارات المالية تشمل:

- تعظيم الثروة: الهدف من هذا هو تحقيق أقصى قيمة للمؤسسة، ويشمل ذلك تحديد توقيت وطريقة تحقيق الأرباح بالإضافة إلى إدارة المخاطر.
- التمييز بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية: يُسعى إلى فهم الاختلاف بين القيمتين وتأثيرها على قرارات الاستثمار والتمويل.

¹ سمير حماد ويوسف رميلي، مرجع سابق، ص 49، 50.

² سمير حماد ويوسف رميلي، مرجع سابق، ص 50.

- إدارة مخاطر الاستثمار: يتعامل مع مختلف مستويات المخاطر التي تواجه المؤسسة، ويُسعى إلى تحديدها وإدارتها بشكل فعال.
- تحقيق عوائد ملائمة: يهدف إلى الاستثمار في الأصول التي توفر عوائد متناسبة مع المخاطر المتعلقة بها.
- زيادة قيمة السهم: يُسعى إلى تحقيق زيادة في قيمة السهم من خلال اتخاذ قرارات مالية موفقة.
- التوازن بين العائد والمخاطر: يحاول المحافظة على التوازن المناسب بين تحقيق العوائد الملائمة وتقليل المخاطر المحتملة¹.

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

المطلب الأول: دور المؤشرات المالية في اتخاذ القرار

في هذا المطلب، سنناقش دور مؤشرات التوازن المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية، حيث ترتبط هذه القرارات بشكل وثيق بقدرة المؤسسة على الحفاظ على سيولة مالية كافية لضمان التكيف الدائم مع التدفقات النقدية وتقدير مراحلها.

• دور مؤشرات التوازن المالي في عملية اتخاذ القرارات

تُعتبر مؤشرات التوازن المالي من أساليب التحليل المالي الأساسية، حيث تهدف في المقام الأول إلى قياس درجة تحقيق المؤسسة لتوازنها المالي. وتوفر هذه المؤشرات صورة دقيقة للوضع المالي للمؤسسة، مما يُمكن المدير المالي من تقييم أداء المؤسسة واتخاذ قرارات مدروسة بشأن مصادر التمويل المناسبة وخطط التخطيط المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، تزود هذه المؤشرات بمعلومات حول هيكل رأس المال للمؤسسة وسيولتها، مما يُساعد على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة وفعالة.

باختصار، يُمثل استخدام مؤشرات التوازن المالي أداة قيمة للمدير المالي في تقدير الوضع المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات الاستثمارية والتخطيطية الصائبة².
مراحل تقييمها

في مرحلة التحليل المالي، يتم تقييم الاستثمار على مدى العمر المتوقع له، بهدف التأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه وضمان أن الاستثمار سينتج عنه سيولة كافية لتغطية التزاماته. يتضمن تقييم هذه المرحلة الخطوات التالية:

أ) تحليل السيولة: يهدف هذا التحليل إلى فحص التدفق النقدي خلال فترة التنفيذ وتشغيل الاستثمار. يتم ذلك عن طريق تقدير كمية السيولة المطلوبة في مختلف مراحل الاستثمار والتأكد من توافرها بما يكفي لتغطية التزامات الاستثمار.

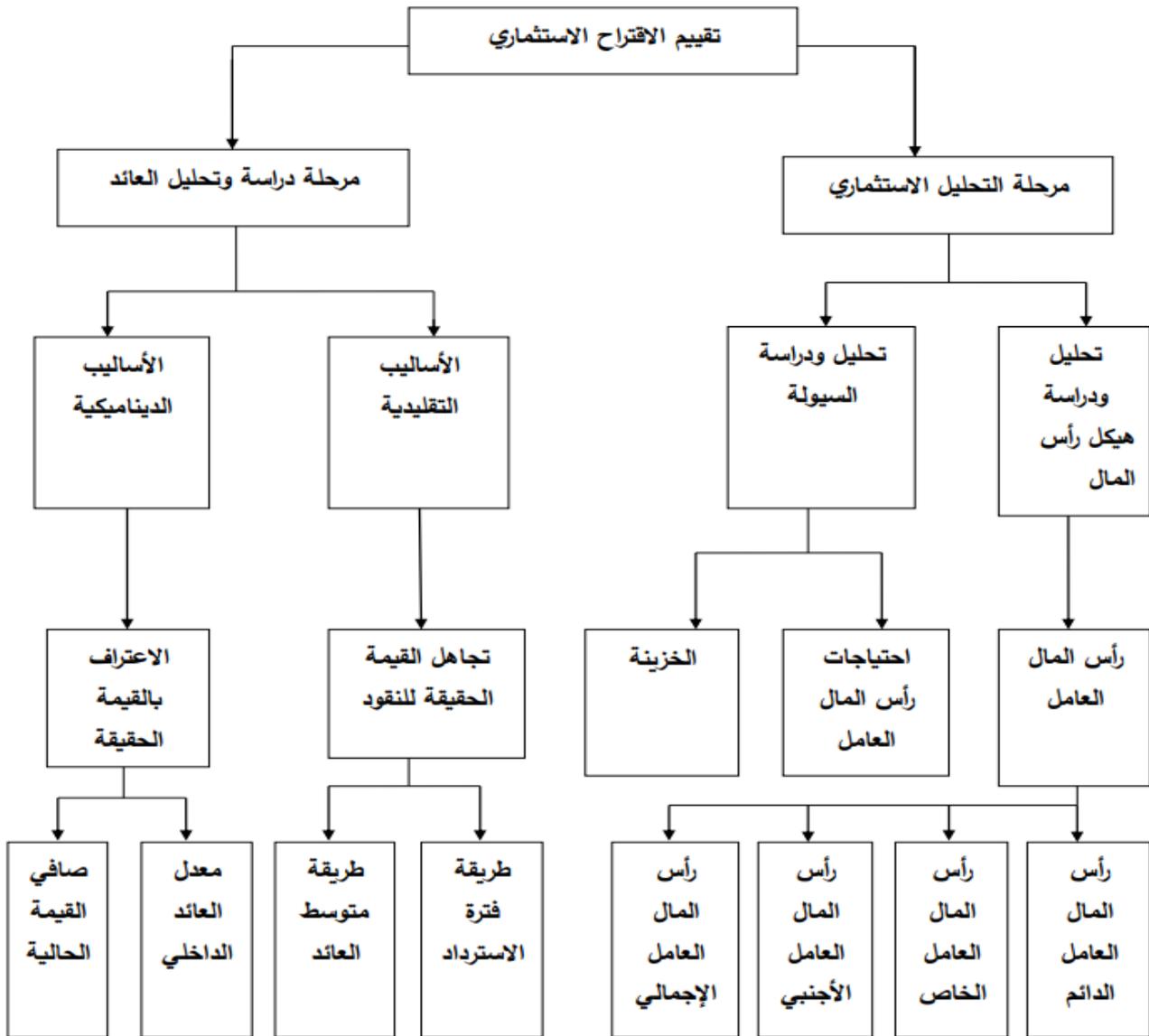
¹ هادف عبد القادر، دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر المديرية العملية ورقلة للفترة 2014/2016، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص 14.

² السعيد يزيد و صفوان دحمان، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القارات في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة وحدة أغذية الأنعام، عين بسام، البويرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، 2018، ص 50.

ب) تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل إلى التأكد من مدى ملاءمة هيكل رأس المال مع احتياجات الاستثمار. يتم ذلك من خلال مراجعة مصادر التمويل المختلفة والتحقق من مدى تلائمها مع الاستثمار من حيث النوع والمدة، خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات في رأس المال العامل¹.

باختصار، يُسهم تقييم السيولة وتحليل هيكل رأس المال في التأكد من توافر التمويل الضروري لتنفيذ الاستثمار وضمان أنه سيتم تمويله بشكل ملائم وفقاً لاحتياجاته.

الشكل رقم 05: مراحل تقييم الاقتراح الاستثماري



المصدر: مويجي إلياس، مرجع سابق، ص 58.

¹ مويجي إلياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB، بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 59.

المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرار

تعتبر النسب المالية جزءاً أساسياً في تحليل الأداء المالي للشركات، حيث تساهم في فهم وتفسير البيانات المالية والقوائم المالية. تلعب هذه النسب دوراً حاسماً في مساعدة صانعي القرار على اتخاذ القرارات المالية الصائبة.

توفر النسب المالية تحليلاً دقيقاً لمختلف جوانب الأداء المالي مثل الربحية، وخدمة الدين، والسيولة. لا تكفي نسبة واحدة لتقديم صورة كاملة، بل يجب تحليل مجموعة متنوعة من النسب لفهم الوضع بشكل شامل.

على سبيل المثال، تُعبر نسبة الربحية عن كفاءة قرارات الاستثمار والتمويل التي تتخذها المنظمة، في حين تُظهر نسب السيولة قدرتها على تلبية التزاماتها في القصر الأجل. أما نسب النشاط، فتُساعد في فهم خصائص وأداء الشركة في مجالات مثل التخطيط والرقابة المالية، ومستوى نشاطها وإنجازاتها. باختصار، تُعد النسب المالية أداة قيمة تساعد المسؤولين على اتخاذ قراراتهم بناءً على تحليل شامل لأداء الشركة ووضعها المالي¹.

• استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية

استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية تتنوع وتشمل:

1. تحليل التخطيط المالي

يمكن للشركات استخدام النسب المالية في تقدير الأداء المالي المستقبلي ووضع خطط مالية باستخدام النسب المستهدفة. يمكن أيضاً الاستعانة بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل الصناعة كمرجع.

2. تقدير التدفق النقدي للإنفاق العام

تُستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي المتوقع لمشروع الإنفاق الاستثماري، وذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الخارجية والداخلية لرأس المال. يمكن أن تكون هذه التدفقات مرتبطة بزيادة الإنتاجية أو الإدخالات الجديدة للمنتجات والعمليات الإنتاجية.

مع ذلك، يجب مراعاة أنه يُصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية وبين المبيعات، نظراً لتغير العلاقات مع تغير الاستثمارات. وفي حالة المشاريع المتشابهة مع الاستثمارات الحالية، يُعتبر استخدام النسب المالية لتقدير حجم الأصول المالية والمخزون كخيار مقبول لاتخاذ القرارات المالية².

المطلب الثالث: دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار

تحليل الاستغلال الوظيفي يُحدد المسؤوليات حسب الوظائف، مما يساهم في تحديد الوظائف التي تساهم بشكل كبير في تحقيق النتائج ويُساعد في وضع وتقسيم السياسات الاستغلالية. يمكن لهذا التحليل أيضاً مساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج، مثل قرار التخلي عن منتج معين الذي يساهم بشكل قوي في النتائج، بالإضافة إلى دوره في عمليات الرقابة واتخاذ القرارات التصحيحية.

بالإضافة إلى ذلك، يُساعد تحليل الاستغلال التفاضلي على اتخاذ العديد من القرارات، مثل:

¹ السعيد يزيد وصفوان دحمان، مرجع سابق، ص 53.

² مويحي إلیاس، مرجع سابق، ص 62.

1. قرار التوسع في حجم العمليات.

2. قرارات البيع.

3. قرار التغيير.

ويسهم تحليل الاستغلال في اتخاذ القرارات التخطيطية أيضاً، حيث يُعتبر مفهوم التكلفة التفاضلية المناسب لاتخاذ هذه القرارات، والتي عادة ما تتعلق بالمستقبل. يتضمن ذلك توقع التكاليف المتوقعة في المستقبل، ويشمل ذلك تكاليف ثابتة ومتغيرة. يجب أن تكون هذه العناصر متغيرة في المجمل، ويُعتبر المعيار المناسب لحساب التكلفة في هذه الحالات هو مدى ارتباط العنصر التكلفة بأغراض اتخاذ القرارات التخطيطية، بغض النظر عما إذا كان هذا العنصر متغيراً أو ثابتاً. من خلال تحليل الاستغلال، يمكننا توقع تكاليف أغراض القرارات التخطيطية بدقة¹.

¹ سمير حماد ويوسف رميلي، مرجع سابق، ص 53.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستنتج أن عملية اتخاذ القرار تتطلب كمية هائلة من المعلومات الخاصة بالقرارات المالية نظرا لأهميتها والخصائص التي تتميز بها، كما تلعب أدوات التحليل المالي من مؤشرات التوازن والنسب المالية إلى جانب تحليل الاستغلال وعتبة المردودية أدوار بالغة الأهمية في المساعدة على اتخاذ القرارات المالية الصائبة في المؤسسة الاقتصادية، وفي مقدمة تلك القرارات نجد تلك التي تتعلق بالاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح، وهي بمثابة قرارات رئيسية تحظى باهتمام كبير من طرف إدارة المؤسسة، إذ تسعى هذه الأخيرة جاهدة لتحسين النتائج المتخذة بناء على التحليل المالي لكي تتمكن من تحسين وضعها المالي ومنه اتخاذ القرارات المالية المناسبة، وبالتالي تجنبها اللجوء إلى القرارات الثانوية مثل قرار الاندماج مع مؤسسة أخرى أو أكثر، وكذلك قرار الإفلاس، وقرار التصفية وغيرها من القرارات الممكن اتخاذها عند مواجهة المؤسسة لأي خطر قد يهددها بالزوال.

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية
توزيع الكهرباء والغاز مستغانم

تمهيد:

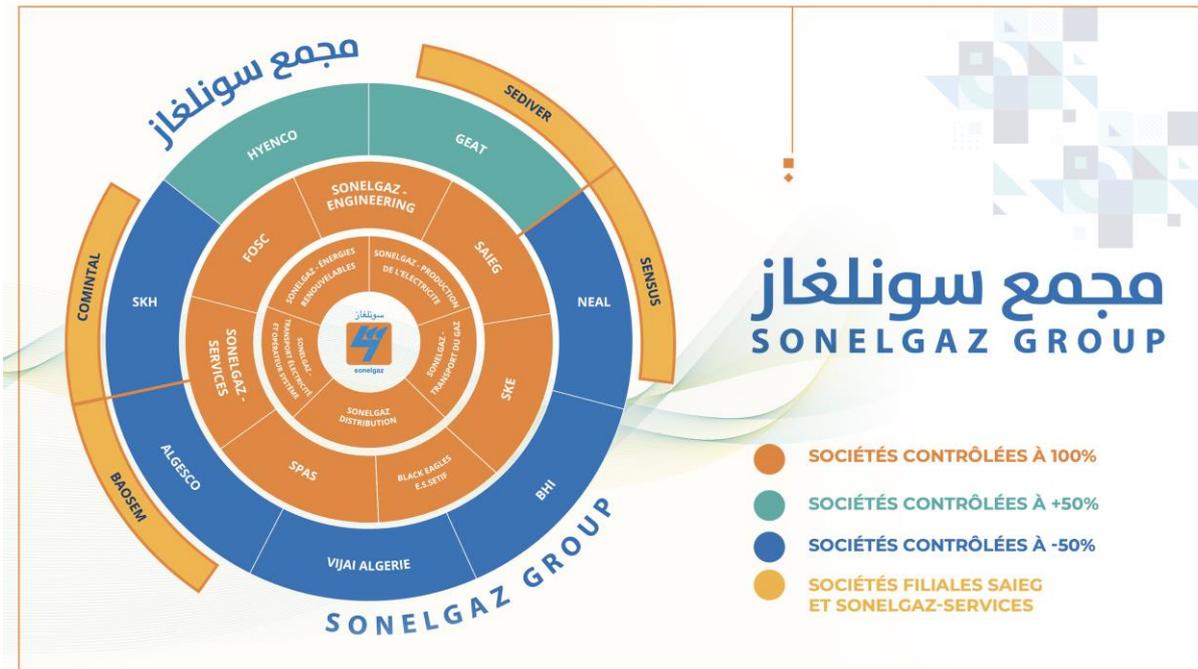
سنحاول في هذا الفصل تجسيد الجانب النظري الذي تطرقنا له في الفصل السابق مع الواقع العملي الدراسة وذلك من خلال دراسة حالة على مستوى مديرية توزيع الكهرباء والغاز مستغانم، حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، حيث سنتناول تقديم المؤسسة، و شرح هيكلها التنظيمي وأخيرا نقدم دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة محل التريص

المبحث الأول: تقديم مديرية توزيع الكهرباء والغاز مستغانم.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة سونلغاز.¹

سونلغاز هو المشغل التاريخي في مجال توفير الكهرباء والغاز في الجزائر. تأسست في عام 1969، وقد عملت سونلغاز على مدى نصف قرن في خدمة المواطن الجزائري من خلال توفير هذا المصدر الطاقى الأساسي للحياة اليومية. بفضل قانون الكهرباء وتوزيع الغاز عبر الأنابيب، انتقلت سونلغاز من شركة متكاملة عمودياً إلى شركة قابضة تدير مجموعة صناعية متعددة الشركات والمهن. لعبت سونلغاز دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. تتجلى مساهمتها في تنفيذ السياسة الوطنية للطاقة في البرامج الهامة التي تم تنفيذها في تقنين الريف وتوزيع الغاز العام، مما رفع معدل تغطية الكهرباء إلى 99٪ لدى 11,461,721 عميل ومعدل اختراق الغاز إلى 65٪ لدى 7,308,462 عميل. اليوم، تتألف مجموعة سونلغاز من 11 شركة فرعية تُدار مباشرة من قبل الشركة القابضة و10 شركات شراكة مع أطراف ثالثة.

الشكل رقم 06: شكل بين مختلف فروع سونلغاز



المصدر: الموقع الإلكتروني <https://www.sonelgaz.dz/fr>

¹وثائق مقدمة من طرف الاطار المكلف بالاتصالات على مستوى المديرية.

المطلب الثاني: التعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز مستغانم¹

تغطي مديرية التوزيع للكهرباء والغاز مستغانم إقليم ولاية مستغانم (32 بلدية)، حيث تتربع منطقتها الجغرافية على مساحة قدرها 2,269, عدد 840.000 نسمة، وتغطي 32 بلدية. كيلومتر مربع ويبلغ سكانها حوالي يبلغ عدد زبائن مديرية التوزيع مستغانم 231898 زبون كهرباء و 105622 زبون غاز موزعين على طول شبكة الكهرباء، بالنسبة للتوتر المتوسط 2746.071 كلم و 5975,3 كلم بالنسبة للتوتر المنخفض 4090.984 أما بالنسبة لطول شبكة الغاز 1338,510 كلم.

يسهر على خدمة زبائن مديرية التوزيع مستغانم 525 عامل موزعين على:

- مقر المديرية.
- ثمانية وكالات تجارية وهي: مستغانم شرق - مستغانم غرب - عين تادلس - حاسي ماماش - سيدي علي - ماسرى - عشعاشة - بوقيراط.
- ثلاث نقاط استقبال: - خير الدين - سيدي لخضر - تيجديت
- أربعة مقاطعات كهربائية وهي: مستغانم - عين تادلس - حاسي ماماش - سيدي علي.
- أربعة مقاطعات غازية وهي: مستغانم - عين تادلس - حاسي ماماش - سيدي علي.
- **مهام مديرية التوزيع:**

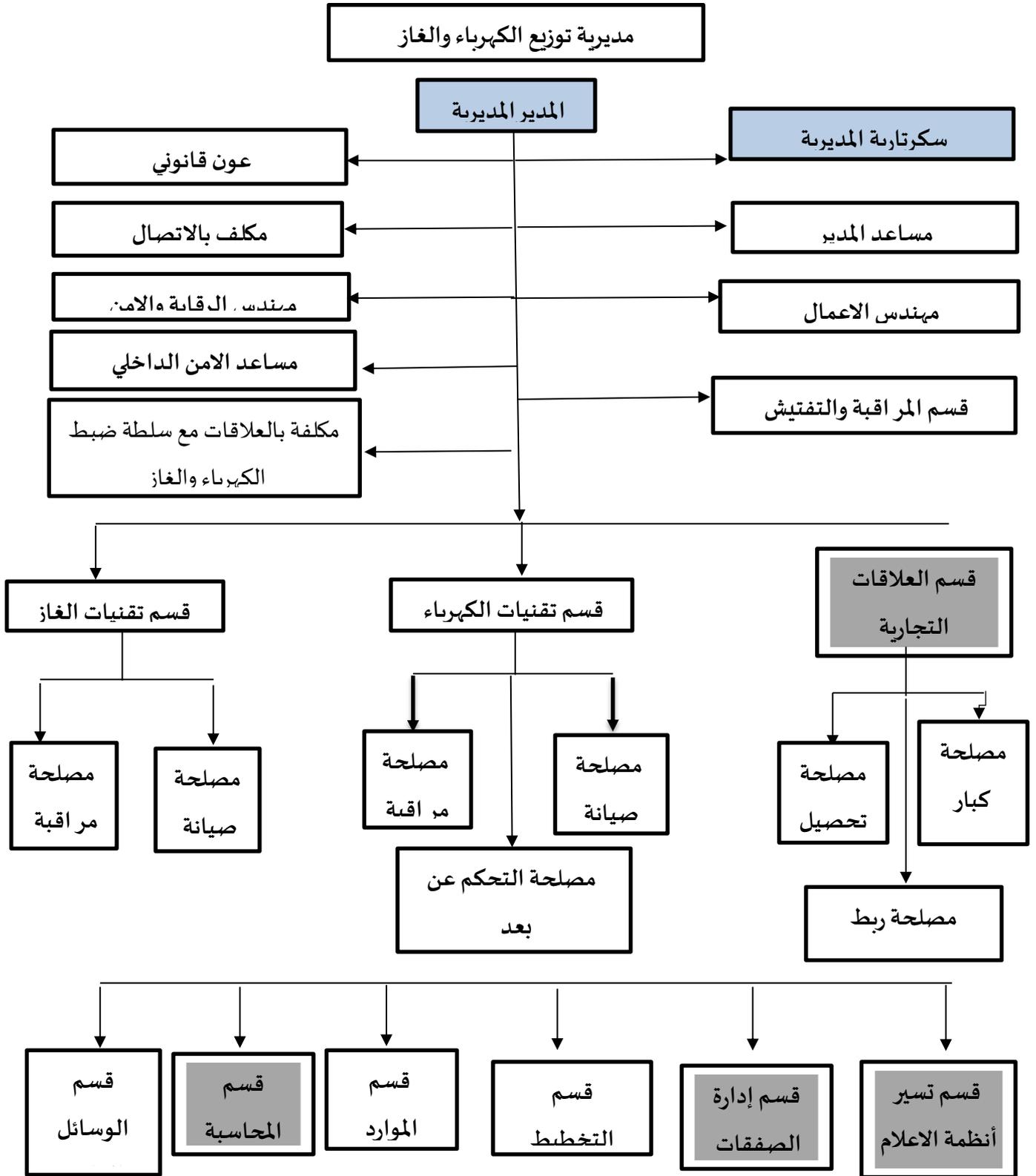
تتلخص مهام مديرية التوزيع في النقاط التالية:

1. السهر على ضمان التموين بالطاقة الكهربائية و الغازية لزبائنهم الكرام وذلك ضمن شروط الأمان والاستمرارية و النوعية.
2. تلبية كل طلبات التموين بالطاقة الكهربائية والغازية مع مراعاة كل من شروط الاستمرارية و النوعية.
3. ضمان إنجاز برامج تطوير الشبكات الكهربائية والغازية و مواكبة التكنولوجيات الحديثة.
4. الالتزام بمراعاة المساواة بين جميع الزبائن عند وجود شروط متطابقة.

¹وثائق مقدمة من طرف الاطار المكلف بالاتصالات على مستوى المديرية.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي¹

الشكل رقم 07: الهيكل التنظيمي



¹وثائق مقدمة من طرف الاطار المكلف بالاتصالات على مستوى المديرية.

1. مدير التوزيع: ومن مهامه¹:

- الإشراف والمصادقة على جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة.
- دراسة وتحليل جميع التقارير ومراقبة أداء العمال.
- عقد اجتماعات مع موظفي المؤسسة والنقابة.
- اتخاذ القرارات التسييرية، وهو يمثل الفرع في الإدارة.

2. الأمانة العامة: وهي مكتب يساعد المدير في أداء مهامه مثل:

- تنظيم وتحديد مواعيد استقبال زوار المدير.
- استقبال المكالمات الهاتفية والبريد الوارد، وإرسال البريد الصادر وتسجيله.
- مساعدة المدير في تحضير جداول أعمال الاجتماعات.

3. مكلف بالإعلام والاتصال: ومن مهامه:

- إعلام موظفي المؤسسة وزبائنها بكل المستجدات عن طريق المنشورات، الصحافة، والإذاعة المحلية وغيرها.
- المشاركة مع الإدارة العليا للشركة.

4. مكلف بالشؤون القانونية :

- اتخاذ تدابير لضمان ومساعدة الهيكل في إدارة المشاكل القانونية للمؤسسة.
- متابعة تنفيذ القرارات القضائية، ومقايضة تحصيل الديون في كل الحالات.

5. مكلف بالحماية والأمن:

- اتباع جميع جوانب إدارة السلامة ووضع البرامج السنوية للتحسيس.
- تحضير جلسات لتوعية الموظفين ضد أخطار الغاز والكهرباء مع المصالح التقنية.
- توضيح ونشر أنواع الأخطار في ملصقات ووضع لائحة لعتاد الحماية.

6. مكلف بالأمن الداخلي: ومن مهامه:

- إجراء تقارير حول وضعية الأمن الداخلي بالمؤسسة.

¹مقابلة شخصية مع الاطار المكلف بالاتصالات على مستوى المديرية.

- وضع مخطط المناوبة لتطبيق الأمن الداخلي في المؤسسة والمصالح التجارية والمقاطعات.
 - القيام بزيارات دورية في كل مصالح المديرية لمراقبة وضعية الأمن الداخلي.
7. قسم العلاقات التجارية: ومن مهامه:
- توزيع فواتير الزبائن ومتابعة تحصيلها.
 - ربط الزبائن بالعداد الكهربائي والغازي
 - وضع تقارير على مداخل الشركة وتحصيل ديونها
 - الرقابة والتفتيش على الوكالات التجارية
 - معالجة ومتابعة شكاوي الزبائن و الرقابة على الوكالات التجارية .
8. قسم الدراسات والأشغال: تتمثل مهامه الأساسية في :
- تنظيم المناقصات للمشاريع الكهربائية والغازية.
 - القيام بدراسة وتنفيذ ومتابعة المشاريع الكهربائية والغازية.
 - وضع تقارير لوضعية المشاريع الكهربائية والغازية
9. قسم استغلال الشبكات: تتمثل مهامه الأساسية في :
- إصلاح و صيانة الشبكات الكهربائية والغازية ، عن طريق المراقبة الدورية و أخذ القياسات واستعمال برامج الأعلام الآلي .
 - ضمان سلامة الهياكل ضد الأخطار الخارجية و الحفاظ على أمن و سلامة الأشخاص و الشبكات .
10. قسم معالجة المعلومات: و من مهامه
- صيانة أنظمة التشغيل ، دارة قواعد البيانات
 - إدارة و صيانة أجهزة الحاسوب و معدات الشبكات والاتصالات .
 - إصدار فواتير الزبائن.
11. قسم الوسائل العامة: و تحتوي على نوعين من الوسائل هما :
- شراء المعدات واللوازم م حسب احتياجات المديرية من مكاتب تجهيزات مكتبية و وسائل عمليات الصيانة . وسائل الحظيرة: تستعمل من أجل تسيير سيارات المديرية من حيث التصليح ، الصيانة، شراء قطع غيار ، نقل العمال ، نقل العتاد.
12. قسم الموارد البشرية : و من مهامه
- تسيير أجور المستخدمين من لحظة توظيفهم و حتى ما بعد التقاعد
 - وضع مخططات للتقويم للعاملين و ضمان علاقات دائمة مع طب العمل و النقابات العمالية و غيرها.

13. قسم المحاسبة والمالية: و من مهامه:

- دراسة ومراقبة جميع العمليات المالية وتسجلها محاسبيا.
- تسديد ودفع فاتورة الموردين و إعداد القوائم المالية
- تسيير الإيرادات والنفقات الخاصة بالمؤسسة.

المبحث الثاني: التقييم المالي للمؤسسة

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى دراسة ميدانية تطبيقية تتعلق بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة من حيث قدرتها على التحكم في سيولتها، هذه الدراسة لابد أن تتضمن عرض الميزانية المالية واعداد الميزانية المختصرة، وتحليل الأصول والخصوم.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للمؤسسة:

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على الميزانية المالية للمؤسسة وهذا من خلال الفترة "2019-2020-2021-2022-2023" وهذا بدوره سيسهل لنا مهمة تحديد وفهم الوضعية المالية، للمؤسسة وعرض الميزانية المالية يكون على النحو التالي:

الجدول رقم 05 : الميزانية المالية أصول 2019-2020-2021-2022-2023.

الأصول	2019	2020	2021	2022	2023
أصول غير جارية					
تثبيتات عينية					
أراض	567 331,76	567 331,76	567 331,76	567 331,76	567 331,76
عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي	8 950 459,08	8 487 705,37	8 024 951,61	7 562 197,89	23 493 279,31
البناءات	234 672 343,97	255 232 671,06	247 947 433,37	240 662 195,70	268 728 580,81
منشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية	11 229 903 645,50	11 699 066 614,10	12 099 521 403,25	11 763 779 617,72	12 381 264 600,16
تثبيتات عينية أخرى	1 798 835 295,43	1 158 199 498,27	524 442 833,14	953 168 882,86	1 058 987 726,39
تثبيتات يجري انجازها	470 998 993,23	713 284 988,77	1 439 307 161,86	2 643 477 522,07	3 681 641 339,58
مجموع الأصل غير الجاري	13 743 928 068,97	13 834 838 809,33	14 319 811 114,99	15 609 217 748,00	17 414 682 858,01
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	482 301,32	91 331,26	21 269,81	683 464,47	2 019,39
الزبائن	2 156 304 647,82	3 616 697 329,66	4 756 489 998,16	3 249 641 588,10	3 224 747 562,48
المدينون الآخرون	37 618 396,18	71 020 474,37	208 036 887,70	199 508 037,55	168 166 579,58
الضرائب و ما شابهها	77 523 298,47	82 694 471,64	80 577 657,76	74 017 573,11	184 335 179,64
الخزينة	338 690 739,01	175 619 760,69	191 175 715,43	509 998 704,20	151 558 907,03
مجموع الأصول الجارية	2 610 619 382,80	3 946 123 367,62	5 236 301 528,86	4 033 849 367,43	3 728 810 248,12
المجموع العام للأصول	16 354 547 451,77	17 780 962 176,95	19 556 112 643,85	19 643 067 115,43	21 143 493 106,13

المصدر: وثائق من داخل المؤسسة

الجدول رقم 06 : الميزانية المالية خصوم 2019-2020-2021-2022-2023.

2023	2022	2021	2020	2019	الخصوم
					رؤوس الأموال الخاصة
0,00	0,00	387 216 742,15	387 216 742,15	387 216 742,15	فارق إعادة التقييم
-2 103 438 447,95	0,00	0,00	0,00	0,00	نتيجة صافية/ نتيجة صافية حصة المجمع
0,00	0,00	0,00	0,00	8 210 320,29	رؤوس الأموال الأخرى - ترحيل من جديد
13 856 336 582,61	11 282 224 297,15	10 949 623 830,37	10 839 377 665,23	9 801 657 886,99	حسابات مدمجة
11 752 898 134,66	11 282 224 297,15	11 336 840 572,52	11 226 594 407,38	10 197 084 949,43	المجموع ¹
					الخصوم غير الجارية
258 654 944,77	250 170 356,17	240 468 318,16	226 616 113,26	207 442 108,08	قروض وديون مالية
5 685 125 006,42	4 918 291 754,58	4 535 611 239,31	4 071 573 339,95	3 877 640 236,40	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
5 943 779 951,19	5 168 462 110,75	4 776 079 557,47	4 298 189 453,21	4 085 082 344,48	مجموع الخصوم غير الجارية(2)
					الخصوم الجارية
1 335 060 008,24	741 913 912,85	1 104 744 662,49	772 411 754,07	850 230 470,41	موردون و حسابات ملحقه
246 662 347,78	248 400 513,12	237 593 391,26	216 937 388,61	118 573 560,93	ضرائب
1 865 092 664,26	2 201 952 163,01	2 100 138 317,12	1 266 829 173,68	1 103 576 126,52	ديون أخرى
0,00	114 118,55	716 142,99	0,00	0,00	خزينة الخصوم
3 446 815 020,28	3 192 380 707,53	3 443 192 513,86	2 256 178 316,36	2 072 380 157,86	مجموع الخصوم الجارية(3)
21 143 493 106,13	19 643 067 115,43	19 556 112 643,85	17 780 962 176,95	16 354 547 451,77	مجموع عام للخصوم

المصدر: وثائق من داخل المؤسسة

المطلب الثاني: إعداد الميزانية المختصرة:

يمكننا عرض الميزانيات المختصرة ، انطلاقا من الميزانيات المالية للسنوات 2019-2020-2021-2022-2023 كما يلي:

أولا: عرض الميزانية المالية المختصرة:

جدول رقم 07: جانب الأصول والخصوم المالية المختصرة

2023	2022	2021	2020	2019	الأصول
17414682858,01	15609217748,00	14319811114,99	13834838809,33	13743928068,97	أصول ثابتة
2 019,39	683 464,47	21 269,81	91 331,26	482 301,32	قيم الاستغلال
3 577 249 321,70	3 523 167 198,76	5 045 104 543,62	3 770 412 275,67	2 271 446 342,47	قيم محققة
151558907,03	509998704,20	191175715,43	175619760,69	338690739,01	قيم جاهزة
21143493106,13	19643067115,43	19556112643,85	17780962176,95	16354547451,77	مجموع
2023	2022	2021	2020	2019	الخصوم
11752898134,66	11282224297,15	11336840572,52	11226594407,38	10197084949,43	الأموال الخاصة
5 943 779 951,19	5 168 462 110,75	4 776 079 557,47	4 298 189 453,21	4 085 082 344,48	ديون طويلة الأجل
3 446 815 020,28	3 192 266 588,98	3 442 476 370,87	2 256 178 316,36	2 072 380 157,86	ديون قصيرة الأجل
0,00	114118,55	716142,99	0,00	0,00	خزينة
21143493106,13	19643067115,43	19556112643,85	17780962176,95	16354547451,77	مجموع

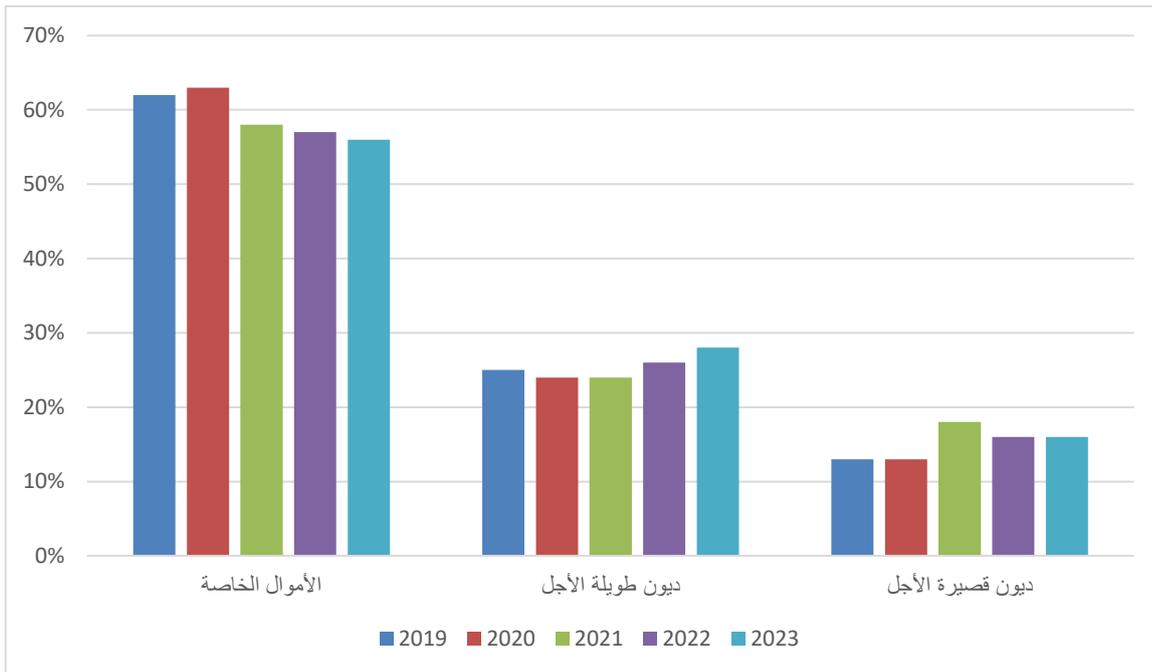
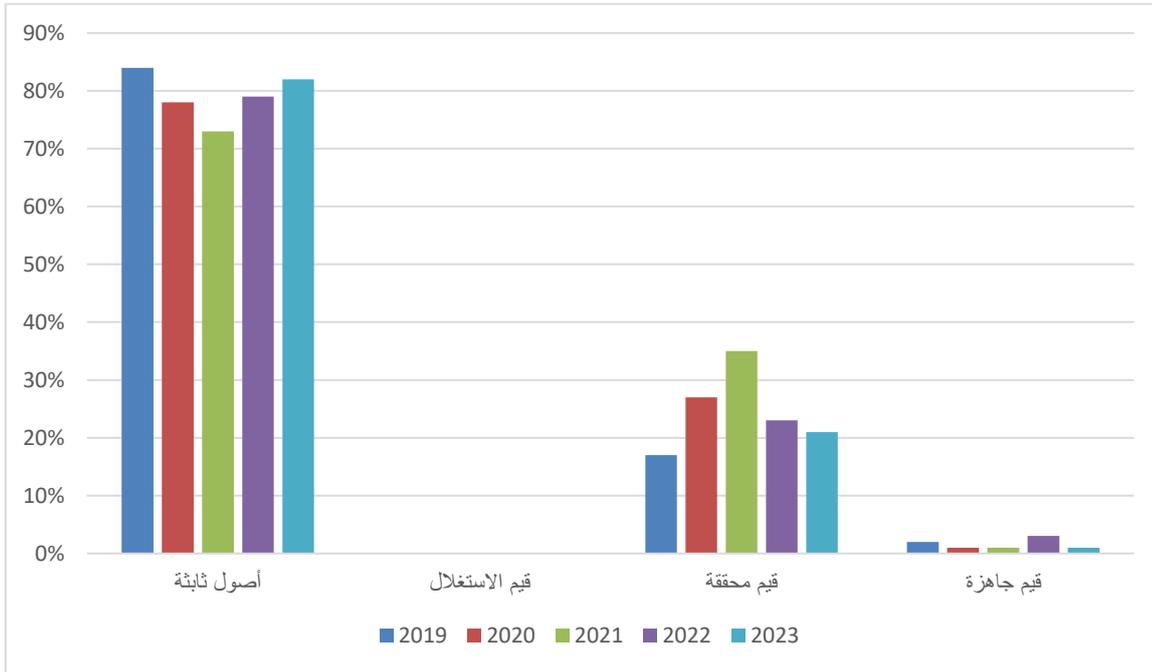
جدول رقم 06: جانب الأصول والخصوم المالية المختصرة سنوات 2022/2021.

جدول رقم 08: نسب جانب الأصول والخصوم المالية المختصرة

2023	2022	2021	2020	2019	الأصول
82%	79%	73%	78%	84%	أصول ثابتة
0,00001%	0,004%	0,0001%	0,001%	0,004%	قيم الاستغلال
21%	23%	35%	27%	17%	قيم محققة
1%	3%	1%	1%	2%	قيم جاهزة
100%	100%	100%	100%	100%	مجموع
2023	2022	2021	2020	2019	الخصوم
56%	57%	58%	63%	62%	الأموال الخاصة
28%	26%	24%	24%	25%	ديون طويلة الأجل
16%	16%	18%	13%	13%	ديون قصيرة الأجل
0,000%	0,001%	0,004%	0,000%	0,000%	خزينة
100%	100%	100%	100%	100%	مجموع

المصدر: من اعداد الطالين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

شكل رقم 08: عناصر الأصول والخصوم



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول رقم لجانب أصول ميزانية المؤسسة أن قيمة الأصول غير الجارية تفوق قيمة الاستخدامات الثابتة، حيث تقدر نسبها - خلال الفترة 2019-2020-2021-2022-2023، 58%، 53%

على التوالي من مجموع نسب الأصول، وهذا يرجع إلى الارتفاع الكبير في قيمة التثبيات المادية والمالية، والانخفاض في الحسابات الدائنة والضرائب.

أما خصوم المؤسسة تتكون أساساً ونسبة كبيرة من رؤوس الموارد الثابتة حيث قدرت نسبها بـ 62% ; 63%، 58%، 57%، 56% على التوالي، وتلها الخصوم المتداولة والتي أخذت بالارتفاع من سنة إلى أخرى. كما نلاحظ أن:

- أصول ثابتة < 50% وهو ما يؤكد أن المؤسسة صناعية

- الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل < أصول ثابتة هذا ما يدل على أن المؤسسة في استقرار مالي

المطلب الثالث: دراسة الأصول والخصوم:

من خلاله سنقوم بتحليل نظري لكل من أصول وخصوم المؤسسة، كل على حدا، مع تبيان التغيرات التي آلت إليها عناصر ميزانية المؤسسة من سنة لأخرى مع ذكر أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك.

أولاً: تحليل جانب الأصول:

- أصول ثابتة:

الأصول الثابتة شهدت زيادة مستمرة من عام 2019 إلى 2023، مما يعكس استثمارات الشركة في البنية التحتية والأصول طويلة الأجل.

- قيم الاستغلال:

تتراوح قيم الاستغلال بين 0.00001% و 0.004%، وهي نسبة ضئيلة جداً وغير ثابتة، مما يدل على أن جزءاً صغيراً جداً من الأصول يستخدم في العمليات التشغيلية اليومية.

- قيم محققة:

ارتفعت من 17% في 2019 إلى 35% في 2021، ثم انخفضت إلى 21% في 2023. هذه القيم تعكس العوائد من الأصول المستثمرة. الزيادة في 2021 قد تشير إلى زيادة في تحقيق العوائد من استثمارات أو مبيعات الأصول، بينما الانخفاض بعد ذلك قد يشير إلى تراجع أو استقرار في هذه الأنشطة.

- قيم جاهزة:

- القيم الجاهزة تتراوح بين 1% و 3%. هذه القيم تشير إلى السيولة النقدية أو الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية. التغير الطفيف في هذه النسب يشير إلى استقرار نسبي في سيولة الشركة.

ثانيا: تحليل جانب الخصوم:

- الأموال الخاصة:

الأموال الخاصة انخفضت من 62% في 2019 إلى 56% في 2023. هذا يشير إلى أن الشركة بدأت تعتمد أكثر على الديون لتمويل نشاطاتها بدلاً من رأس المال الخاص.

- ديون طويلة الأجل:

تراوحت بين 24% و 28%، وزادت من 25% في 2019 إلى 28% في 2023. هذا يمكن أن يشير إلى زيادة في تمويل طويل الأجل ربما لاستثمارات أو توسعات جديدة.

- ديون قصيرة الأجل:

ارتفعت من 13% في 2019 إلى 18% في 2021، ثم استقرت عند 16% في 2022 و 2023. هذا يمكن أن يعكس زيادة في الاحتياجات التشغيلية قصيرة الأجل، أو استراتيجيات تمويل لتغطية التكاليف التشغيلية.

- خزينة:

قيمتها تكاد تكون معدومة عبر السنوات، مما يشير إلى أن النقدية الفورية أو المكافئات النقدية قليلة جداً، وربما تستثمر الشركة في أصول أخرى أو تستخدم النقدية بشكل فوري في العمليات.

الاستنتاجات:

- الأصول الشركة شهدت نمواً كبيراً في الأصول، مما يعكس توسعاً واستثماراً مستمراً.
- قيم الاستغلال: ظلت ضئيلة وغير ثابتة، مما يعني أنها ليست جزءاً كبيراً من استراتيجية الشركة.
- القيم المحققة: الزيادة في العوائد من الأصول المستثمرة في 2020 و 2021 قد تكون نتيجة لسياسات استثمارية ناجحة، بينما الانخفاض لاحقاً قد يشير إلى تراجع أو استقرار في هذه الاستثمارات.
- القيم الجاهزة: ظلت ثابتة نسبياً بين 1% و 3%، مما يعكس استقراراً في سيولة الشركة.
- الأموال الخاصة: انخفاض النقدية الفورية يمكن أن يكون مؤشراً على استخدام فعال للنقدية أو سياسات استثمارية تعتمد على الأصول طويلة الأجل.
- الديون طويلة الأجل: زادت تدريجياً، مما يشير إلى توسعات أو استثمارات جديدة تحتاج إلى تمويل.
- الديون قصيرة الأجل: ارتفعت واستقرت، مما قد يعكس احتياجات تشغيلية متزايدة.

المبحث الثالث: دراسة الوضعية المالية لخزينة المؤسسة

بعد تحليل كل من الأصول والخصوم المتعلقة بالميزانية المالية للمؤسسة سنتطرق إلى دراسة وضعية الخزينة في المؤسسة من خلال حساب كل من مؤشرات التوازن وكذا بعض النسب الهامة مع تحليلها.

المطلب الأول: دراسة الوضعية المالية للخزينة بواسطة المؤشرات المالية:

التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى وباستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلاليتها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة، وسحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى، حيث يتم حساب مختلف المؤشرات التي تدرس التوازن المالي انطلاقاً من الميزانية المالية، إذ نجد هناك ثلاثة توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، وتتمثل أساساً في راس المال العامل، احتياجات راس المال العامل والخزينة الصافية.

1. رأس المال العامل FR

ويتم حسابه بطريقتين هما :

- من أعلى الميزانية :يحسب بالطريقة التالية :

رأس المال العامل = أموال الدائمة – أصول الثابتة

من أسفل الميزانية :يحسب بالطريقة التالية:

رأس المال العامل = أصول متداولة – خصوم متداولة

ويعتبر راس المال العامل مؤشر هام عن التوازن المالي طويل المدى، وذلك حسب حالاته التي نذكرها كالآتي:

جدول رقم 09 : راس المال العامل

سنوات	2019	2020	2021	2022	2023
أموال الدائمة (أموال خاصة + ديون طويلة)	14282167293,91	15524783860,59	16112920129,99	16450686407,90	17696678085,85
أصول الثابتة	13743928068,97	13834838809,33	14319811114,99	15609217748,00	17414682858,01
frng	538239224,94	1689945051,26	1793109015,00	841468659,90	281995227,84

المصدر: من إعداد الطالبيين

- نجد خلال سنوات 2019-2020-2021-2022-2023 أن رأس المال العامل موجب ($FR > 0$) يشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليًا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية؛
- المقارنة بين السنوات:
- نمو الأصول الثابتة: الأصول الثابتة نمت بمعدل ثابت تقريبًا كل عام، مما يعكس استمرارية في الاستثمار طويل الأجل.
- نمو الأموال الدائمة: الأموال الدائمة نمت بمعدل ثابت، مع زيادة ملحوظة في 2020 و2021.
- الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة: (FRNG) شهدت زيادات وانخفاضات، مما يشير إلى تحركات استراتيجية في استخدام الاحتياطيات المالية للاستثمارات.
- الاستنتاجات:
- الاستثمار المستمر: الشركة تقوم باستثمارات مستمرة في الأصول الثابتة، مما يعزز من بنيتها التحتية وقدرتها على الإنتاج.
- إدارة الاحتياطيات المالية: الزيادة الكبيرة في FRNG في 2020 و2021 تشير إلى استراتيجية لتعزيز الاحتياطيات المالية، وربما استعدادًا لاستثمارات كبيرة أو توسعات.
- استخدام الاحتياطيات: الانخفاض في FRNG في 2022 و2023 يشير إلى استخدام الاحتياطيات المالية للاستثمارات الفعلية في الأصول الثابتة.

2. الاحتياج في رأس المال العامل BFR

ويمكن حسابه وفق الطريقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل = (أصول متداولة + قيم محققة) - (ديون قصيرة الأجل - خزينة)

جدول رقم 10 : الاحتياج في رأس المال العامل

2023	2022	2021	2020	2019	
3577251341,09	3523850663,23	5045125813,43	3770503606,93	2271928643,79	(أصول متداولة + قيم محققة)
3 446 815 020,28	3 192 152 470,43	3 441 760 227,88	2 256 178 316,36	2 072 380 157,86	(ديون قصيرة الأجل- خزينة)
130436320,81	331698192,80	1603365585,55	1514325290,57	199548485,93	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبين

● المقارنة والتحليل :

- الأصول المتداولة + القيم المحققة:

✓ شهدت زيادة كبيرة بين عامي 2019 و2021، مما يشير إلى تحسين في استثمارات الشركة أو زيادة في الأصول السائلة.

✓ انخفاض في 2022، مما قد يعكس تراجع في قيمة الأصول أو تحويل الأصول إلى استثمارات طويلة الأجل.

✓ استقرار نسبي في 2023.

- الديون قصيرة الأجل - الخزينة:

✓ زادت بشكل ملحوظ بين 2019 و2021، مما يشير إلى زيادة في الالتزامات القصيرة الأجل.

✓ انخفاض طفيف في 2022، ثم زيادة طفيفة في 2023، مما قد يعكس استراتيجيات إدارة الديون قصيرة الأجل.

✓ احتياجات رأس المال العامل:

✓ زيادة كبيرة في 2020 و2021، مما يشير إلى أن الأصول المتداولة لم تكن كافية لتغطية الالتزامات القصيرة الأجل، مما قد يتطلب تمويل إضافي.

✓ انخفاض كبير في 2022 و2023، مما يشير إلى تحسين في إدارة رأس المال العامل وزيادة في الكفاءة المالية.

الاستنتاجات:

✓ إن الاحتياج في رأس المال العامل موجب ($BFR > 0$) ما يشير إلى أن أصول متداولة للاستغلال يمكنها تغطية ديونها المرتبطة بها.

- ✓ النمو وتحسن في الأصول المتداولة: زيادة كبيرة في الأصول المتداولة في 2020 و2021 تدل على نمو مالي، ولكن التراجع في 2022 قد يتطلب تحليلاً دقيقاً لتحديد الأسباب.
- ✓ زيادة الديون قصيرة الأجل: الزيادة في الديون قصيرة الأجل حتى 2021 تعكس احتياجات تمويل قصيرة الأجل، ولكن الانخفاض في 2022 و2023 يشير إلى تحسين في إدارة الديون.
- ✓ احتياجات رأس المال العامل: الانخفاض الكبير في احتياجات رأس المال العامل في 2022 و2023 يشير إلى تحسين في إدارة الأصول والالتزامات قصيرة الأجل، مما يعكس استقراراً مالياً.

3-الخزينة الصافية TN

وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين :

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم 11 : الخزينة الصافية

2023	2022	2021	2020	2019	
281995227,8	841468659,9	1793109015	1689945051	538239224,9	frng
130436320,8	331698192,8	1603365586	1514325291	199548485,9	BFR
151558907	509770467,1	189743429,5	175619760,7	338690739	TN

المصدر: من إعداد الطالبين

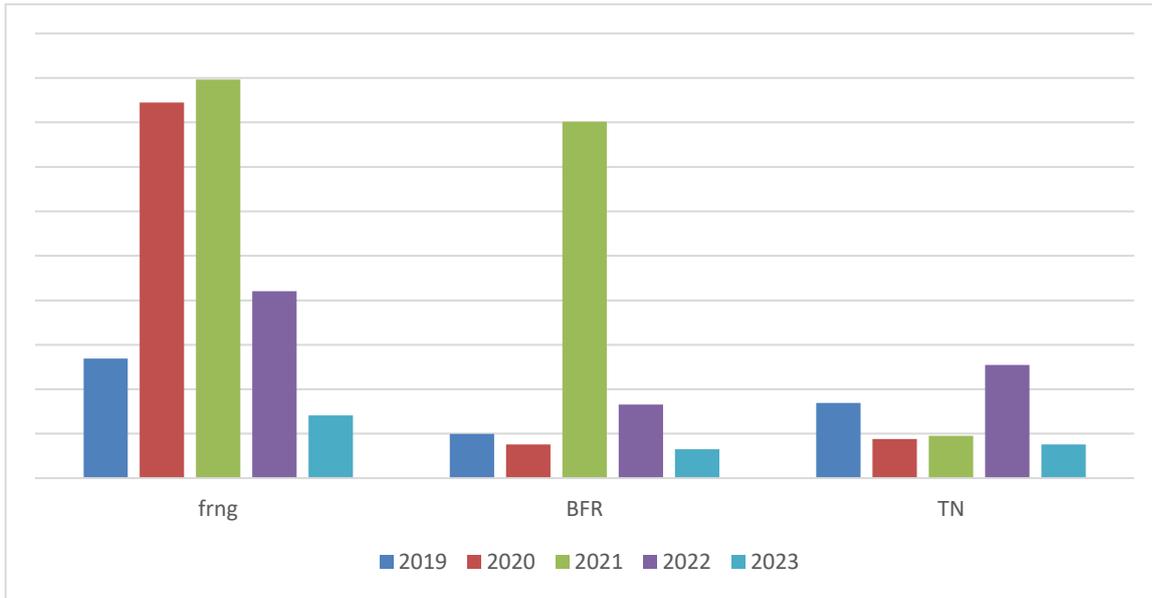
التحليل:

- الفائض من الأموال الدائمة: (FRNG)
 - 2019 كان الفائض 538,239,224.9
 - 2020 شهد زيادة كبيرة إلى 1,689,945,051، مما يعكس تحسناً في قدرة الشركة على تغطية استثماراتها طويلة الأجل.
 - 2021 استمر الفائض في الزيادة إلى 1,793,109,015، مما يشير إلى استمرارية في تحسين الفائض.
 - 2022 انخفض الفائض إلى 841,468,659.9، مما قد يشير إلى استخدام جزء من الفائض لتغطية احتياجات أخرى.
 - 2023 انخفض الفائض بشكل أكبر إلى 281,995,227.8، مما يعكس ربما توجه الشركة نحو استثمارات أو نفقات جديدة.

- احتياجات رأس المال العامل: (BFR)
 - 2019 احتياجات رأس المال العامل كانت 199,548,485.9
 - 2020 شهدت زيادة كبيرة إلى 1,514,325,291، مما يعكس زيادة في الالتزامات قصيرة الأجل أو نقص في الأصول المتداولة.
 - 2021 استمرت الاحتياجات في الزيادة إلى 1,603,365,586.
 - 2022 انخفضت الاحتياجات بشكل كبير إلى 331,698,192.8، مما يشير إلى تحسن في إدارة الأصول والالتزامات قصيرة الأجل.
 - 2023 انخفضت أكثر إلى 130,436,320.8، مما يعكس كفاءة أعلى في إدارة رأس المال العامل.
- صافي رأس المال العامل: (TN)
 - 2019 كان صافي رأس المال العامل 338,690,739
 - 2020 انخفض بشكل كبير إلى 175,619,760.7، مما قد يشير إلى زيادة في الالتزامات قصيرة الأجل أو انخفاض في الأصول المتداولة.
 - 2021 زاد قليلاً إلى 189,743,429.5
 - 2022 شهد زيادة كبيرة إلى 509,770,467.1، مما يشير إلى تحسن كبير في صافي رأس المال العامل.
 - 2023 انخفض مرة أخرى إلى 151,558,907، مما قد يعكس استثمارات جديدة أو زيادة في الالتزامات قصيرة الأجل.
- ☒ المقارنة والتحليل:
- الفائض من الأموال الدائمة FRNG:
 - ✓ الزيادة الكبيرة في 2020 و 2021 تعكس تحسناً في استثمارات الشركة وقدرتها على تغطية استثماراتها طويلة الأجل.
 - ✓ الانخفاض في 2022 و 2023 قد يشير إلى استخدام الفائض في استثمارات أو نفقات جديدة.
- احتياجات رأس المال العامل BFR:
 - ✓ الزيادة الكبيرة في 2020 و 2021 تشير إلى تحديات في إدارة رأس المال العامل أو زيادة في الالتزامات قصيرة الأجل.
 - ✓ الانخفاض الكبير في 2022 و 2023 يشير إلى تحسن كبير في إدارة الأصول والالتزامات قصيرة الأجل، مما يعكس كفاءة أعلى.
- صافي رأس المال العامل TN
 - ✓ الانخفاض في 2020 يعكس تحديات في إدارة الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل.

- ✓ التحسن الكبير في 2022 يعكس نجاحًا في تحسين صافي رأس المال العامل.
- ✓ الانخفاض في 2023 قد يشير إلى استثمارات جديدة أو زيادة في الالتزامات قصيرة الأجل.
- ⊗ الاستنتاجات:
- ✓ الاستثمار وتحسين الإدارة: التحسين في FRNG و TN خلال 2020 و 2021 يعكس جهود الشركة في تحسين استثماراتها وقدرتها على تغطية التزاماتها.
- ✓ كفاءة في إدارة رأس المال العامل: الانخفاض الكبير في BFR خلال 2022 و 2023 يشير إلى كفاءة أعلى في إدارة رأس المال العامل، مما يعزز من استقرار الشركة المالي.
- ✓ استدامة النمو: التحسن في صافي رأس المال العامل (TN) خلال السنوات يشير إلى نمو مستدام، مع بعض التقلبات التي تحتاج إلى إدارة فعالة لضمان استقرار مالي مستدام.

الشكل رقم 09 : مؤشرات مالية



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

المطلب الثاني:دراسة الوضعية المالية بواسطة النسب المالية:

إن استخدام النسب المالية في التحليل المالي ليست الغاية في التحليل المالي وانما في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي.

أولاً: نسب السيولة:

وسنقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 12 : حساب مختلف أنواع نسب السيولة

نسب المدروسة	2019	2020	2021	2022	2023
السيولة العامة	1,26	1,75	1,52	1,26	1,08
السيولة المختصرة	0,93-	1,59-	1,41-	0,94-	0,99-
السيولة الجاهزة	0,16	0,08	0,06	0,16	0,04

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات وهي:

- **السيولة العامة:**
 - النسبة في 2020 كانت الأعلى (1.75)، مما يشير إلى قدرة جيدة على تغطية الديون قصيرة الأجل بالأصول المتداولة.
 - انخفاض النسبة في 2021 و2022، مما يشير إلى تراجع في قدرة الشركة على تغطية ديونها قصيرة الأجل.
 - نسبة 2023 (1.08) تشير إلى تراجع إضافي في السيولة العامة، مما قد يعكس زيادة في الالتزامات قصيرة الأجل أو انخفاض في الأصول المتداولة.
- **السيولة المختصرة:**
 - النسب السلبية عبر السنوات تشير إلى أن القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة أقل من الديون قصيرة الأجل.
 - الأسوأ كان في 2020 (-1.59)، مما يعكس تحديات كبيرة في السيولة.

- التحسن في 2022 إلى -0.94 يشير إلى تحسن نسبي في السيولة المختصرة، ولكن عودة التراجع في 2023 إلى -0.99 يعكس استمرار التحديات.

● السيولة الجاهزة:

- نسبة السيولة الجاهزة تعكس مدى توفر النقد لتغطية الديون قصيرة الأجل.
- كانت النسبة الأفضل في 2019 و2022 (0.16)، مما يشير إلى تحسن في توافر النقد.
- الانخفاض في 2020 و2021 (0.08 و 0.06) يعكس نقص في النقد المتاح.
- الانخفاض الكبير في 2023 إلى 0.04 يشير إلى تحديات كبيرة في السيولة النقدية.

⊗ الاستنتاجات:

- السيولة العامة: التحسن في 2020 كان ملحوظاً، ولكن التراجع في السنوات اللاحقة يعكس تحديات في الحفاظ على الأصول المتداولة الكافية لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل.
- السيولة المختصرة: النسب السلبية المستمرة تشير إلى مشاكل هيكلية في تغطية الديون قصيرة الأجل بالقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة، مع تحسن نسبي في 2022.
- السيولة الجاهزة: التوافر النقدي كان الأفضل في 2019 و2022، بينما الانخفاضات في 2020 و2021 و2023 تشير إلى مشاكل في توافر النقد لتغطية الالتزامات الفورية.
- ⊗ بشكل عام، تظهر النسب المالية أن الشركة تواجه تحديات في السيولة، خاصة في تغطية الديون قصيرة الأجل بالقيم القابلة للتحقيق والنقد الجاهز. يجب على الشركة النظر في تحسين إدارة السيولة والبحث عن طرق لزيادة الأصول المتداولة أو تقليل الالتزامات قصيرة الأجل لتحسين هذه النسب.

ثانياً: نسب التمويل:

نوضحها من خلال الجدول الآتي

الجدول رقم: 13 نسب التمويل

النسبة	العلاقة	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون/مجموع الأصول	0,38	0,37	0,42	0,43	0,44
نسبة التمويل الدائم	أموال دائمة / الأصول الثابتة	0,89	0,97	1,03	0,93	0,87
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة /الأصول الثابتة	0,74	0,81	0,79	0,72	0,67
نسبة الاستقلالية المالية	أموال الخاصة /مجموع الديون	1,66	1,71	1,38	1,35	1,25

المصدر: من اعداد الطالين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- نسبة قابلية التسديد:
 - نسبة قابلية التسديد تشير إلى مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل أصولها.
 - زيادة النسبة من 0.38 في 2019 إلى 0.44 في 2023 يشير إلى زيادة في الاعتماد على الديون، مما قد يشير إلى زيادة المخاطر المالية.
- نسبة التمويل الدائم:
 - نسبة التمويل الدائم تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة.
 - الوصول إلى 1.03 في 2021 يعكس قدرة جيدة على تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة.
 - الانخفاض في 2022 و2023 يعكس تراجع في هذه القدرة، مما يشير إلى حاجة الشركة لتحسين التمويل الدائم.
- نسبة التمويل الذاتي:
 - نسبة التمويل الذاتي تشير إلى مدى تمويل الأصول الثابتة بالأموال الخاصة.
 - النسبة كانت في أفضل حالاتها في 2020 (0.81)، مما يشير إلى اعتماد أقل على الديون.
 - الانخفاض المستمر بعد ذلك يعكس تراجع في التمويل الذاتي وزيادة في الاعتماد على الديون.
- نسبة الاستقلالية المالية:
 - نسبة الاستقلالية المالية تشير إلى مدى اعتماد الشركة على الأموال الخاصة مقارنة بالديون.
 - النسبة كانت الأفضل في 2020 (1.71)، مما يشير إلى اعتماد أكبر على الأموال الخاصة.
 - الانخفاض المستمر بعد ذلك يشير إلى زيادة الاعتماد على الديون، مما يقلل من الاستقلالية المالية.

⊗ الاستنتاجات:

1. نسبة قابلية التسديد: الزيادة المستمرة تشير إلى زيادة الاعتماد على الديون، مما يزيد من المخاطر المالية على الشركة.
2. نسبة التمويل الدائم: التحسن في 2020 و2021 يعكس قدرة جيدة على تغطية الأصول الثابتة، لكن الانخفاض بعد ذلك يشير إلى حاجة لتحسين التمويل الدائم.
3. نسبة التمويل الذاتي: التراجع المستمر يعكس زيادة الاعتماد على الديون، مما يقلل من الاستقرار المالي.

4. نسبة الاستقلالية المالية: الانخفاض يشير إلى تقليل الاعتماد على الأموال الخاصة وزيادة المخاطر المالية نتيجة الاعتماد على الديون.

المطلب الثالث: الحجم الأمثل لخزينة المؤسسة:

1. جدول حسابات النتائج:

الجدول رقم 14: جدول حسابات النتائج

2023	2022	2021	2020	2019	بيان
5 913 594 700,80	6 075 603 097,63	5 570 113 325,20	5 700 923 636,24	5 297 514 794,13	مبيعات ومنتجات ملحقة
0,00	0,00	2 060 796,59	0,00	742 988,40	تغير مخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها
0,00	0,00		0,00		أعانات الاستغلال
5 913 594 700,80	6 075 603 097,63	5 572 174 121,79	5 700 923 636,24	5 298 257 782,53	انتاج السنة المالية
-38 973 207,42	-56 398 090,94	-34 178 684,82	-36 860 816,78	-44 578 064,22	المشتریات المستهلكة
-282 881 273,94	-327 447 852,22	-315 703 944,61	-308 229 317,75	-317 755 076,07	الخدمات الخارجية
-6 196 682 713,63	-6 144 721 139,57	-5 753 672 150,02	-5 505 888 009,15	-5 521 509 076,25	استهلاك السنة المالية
-283 088 012,83	-69 118 041,94	-181 498 028,23	195 035 627,09	-223 251 293,72	القيمة = (1 - 2) المضافة للاستغلال
-1 179 509 357,88	-927 892 289,09	-1 041 763 050,37	-806 625 532,76	-755 370 996,84	أعباء العاملين
-81 367 568,08	-78 113 872,00	-103 202 603,20	-105 511 813,99	-93 096 381,59	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
-1 543 964 938,79	-1 075 124 203,03	-1 326 463 681,80	-717 101 719,66	-1 071 718 672,15	الفائض للاستغلال
245 629 357,75	232 222 062,50	224 288 296,67	237 201 417,90	202 786 528,04	المنتجات العملية الآخري
-25 798 810,85	-23 488 742,99	-18 188 455,83	-10 555 397,10	-13 190 409,16	المنتجات العملية الآخري

-1 319 002 020,17	-1 060 209 261,75	-897 659 154,43	-944 029 568,48	-758 207 686,28	المخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة
539 697 964,11	61 770 202,25	3 218 515,43	130 731 009,73	40 215 572,20	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
-2 103 438 447,95	-1 864 829 943,02	-2 014 804 479,96	-1 303 754 257,61	-1 618 273 146,12	النتيجة العمليانية
-2 103 438 447,95	-1 864 829 943,02	-2 014 804 479,96	-1 303 754 257,61	-1 618 273 146,12	النتيجة الجارية قبل الضرائب
					الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
					الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
6 700 825 840,31	6 371 093 921,98	6 003 454 029,81	6 068 856 063,87	5 541 259 882,77	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-8 804 264 288,26	-8 235 923 865,00	-8 018 258 509,77	-7 372 610 321,48	-7 159 533 028,89	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-2 103 438 447,95	-1 864 829 943,02	-2 014 804 479,96	-1 303 754 257,61	-1 618 273 146,12	نتيجة الأنشطة العادية
-2 103 438 447,95	-1 864 829 943,02	-2 014 804 479,96	-1 303 754 257,61	-1 618 273 146,12	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

• تحليل ومناقشة البيانات المالية من عام 2019 إلى 2023:

✓ المبيعات والمنتجات الملحقه:

- 2019-2023 شهدت المبيعات زيادة ملحوظة من 5.3 مليار في 2019 إلى 6.7 مليار في 2023. يشير هذا

إلى نمو إيجابي في الإيرادات.

✓ القيمة المضافة للاستغلال:

- 2020 كانت هناك قيمة مضافة إيجابية (195 مليون)، مما يشير إلى أداء جيد في هذا العام.
- بقية السنوات: القيم المضافة كانت سالبة، مما يشير إلى أن تكاليف التشغيل تفوق الإيرادات من الأنشطة التشغيلية.
- ✓ **أعباء العاملين:**
- 2019-2023 تزايدت أعباء العاملين من 755 مليون في 2019 إلى 1.18 مليار في 2023. يشير هذا إلى زيادة في التكاليف المرتبطة بالموظفين.
- ✓ **الفائض الخام للاستغلال:**
- 2019-2023 كان الفائض سلباً طوال الفترة، مما يشير إلى أن الشركة لم تكن قادرة على تحقيق ربح تشغيلي.
- ✓ **النتيجة التشغيلية والنتيجة الصافية:**
- 2019-2023 النتائج كانت سلبية طوال الفترة، مما يعكس خسائر مستمرة. الأسوأ كان في 2023 بخسارة تبلغ حوالي 2.1 مليار.
- ✓ **الاستنتاجات:**
- الإيرادات: شهدت الإيرادات نمواً إيجابياً، وهو مؤشر جيد على الطلب على منتجات الشركة.
- التكاليف: الزيادة الكبيرة في التكاليف التشغيلية وأعباء العاملين تؤثر سلباً على الأرباح.
- النتائج المالية: النتائج السلبية تشير إلى تحديات كبيرة في تحقيق الربحية. يجب على الشركة

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بتحليل الميزانيات وجداول حسابات النتائج باستخدام أدوات التحليل المالي والمتمثلة في التوازنات المالية والنسب المالية، ومن هذه الدراسة تبين لنا أهمية تطبيق التحليل المالي في المؤسسة من أجل اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة وفي الوقت المناسب ومن خلال مؤشرات المؤسسة يمكن القول أنها شهدت نمواً في الأصول وزيادة في الديون، مع تحديات كبيرة في تحقيق الربحية وتحسين السيولة. من الضروري تنفيذ استراتيجيات فعالة لتحسين الكفاءة التشغيلية وإدارة الديون بشكل أكثر فعالية لتحقيق نمو مستدام وربحية أكبر في المستقبل

خاتمة عامة

لقد تناولنا في هذه الدراسة " دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية " بغية الوصول للأهداف المرجوة، باعتباره الأداة التي يستطيع المحلل من خلالها تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بشكل واضح ودقيق، ورسم السياسات والخطط المستقبلية لها وذلك من خلال تطبيق أدوات التحليل المالي والمتمثلة في التوازنات المالية والنسب المالية، ومن هنا تبرز أهمية هذا التحليل في الإعتماد على نتائجه لاتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب التي تتماشى مع وضعية المؤسسة وتسيير أمورها في أحسن الظروف.

فالتحليل المالي هو أحد العوامل الأساسية التي تحدد مصير الشركات في البيئة الاقتصادية الحديثة. إنه يتجاوز مجرد عملية فنية لتحليل الأرقام، بل هو عملية شاملة تتضمن فهماً عميقاً للظروف الاقتصادية والمالية والسياسية التي تؤثر على الشركات وتوجهها.

● اختبار الفرضيات:

1. يعتبر التحليل المالي من أهم الأنظمة الفعالة في المؤسسة:

- هذه الفرضية صحيحة إلى حد كبير. فالتحليل المالي يعتبر أحد الأدوات الرئيسية التي تساعد في فهم وتقييم أداء المؤسسة، وبالتالي يمكن أن يكون نظاماً فعالاً في توجيه عمليات الإدارة المالية واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

2. يعد أسلوب التحليل المالي ركيزة أساسية وذات أهمية في عملية إتخاذ القرار:

- الفرضية صحيحة بناءً على الأدلة المتاحة. فالتحليل المالي يوفر البيانات والمعلومات الضرورية التي يحتاجها المديرون لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية بناءً على أسس مالية صحيحة.

3. تعتمد مؤسسة سونلغاز- مستغانم على التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية:

- هذه الفرضية صحيحة ، لأن مؤسسة سونلغاز- مستغانم تستخدم التحليل المالي بشكل نشط في عمليات اتخاذ القرارات المالية، فهذا يؤكد على أهمية هذه الأداة في توجيه سياسات واستراتيجيات الشركة.

● النتائج:

- إن عملية اتخاذ القرارات تتعلق بمصير المؤسسة فنجاحها أو فشلها متوقف على قراراتها المتخذة؛
- تتعلق جودة القرار المالي وترتبط بالقدرة على معرفة العوامل والمؤثرات المالية المؤثرة على حاضر ومستقبل المؤسسة؛
- من خلال التحليل المالي تستطيع المؤسسة معرفة وضعها المالي ومدى قدرتها على الاقتراض؛
- لا يمكن اتخاذ أي قرار مالي إلا بالاعتماد على نتائج التحليل المالي؛

- يجب على الشركة تنفيذ استراتيجيات لتخفيض التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية لزيادة الربحية وتحقيق نتائج مالية أفضل في المستقبل.
- تشير النسب إلى أن الشركة تواجه تحديات في إدارة الديون والتمويل الذاتي، مما يؤثر على استقرارها المالي. يجب على الشركة التركيز على تحسين نسبة التمويل الذاتي وتقليل الاعتماد على الديون لتعزيز الاستقلالية المالية وتقليل المخاطر المالية.
- تظهر النسب المالية أن الشركة تواجه تحديات في السيولة، خاصة في تغطية الديون قصيرة الأجل بالقيم القابلة للتحقيق والنقد الجاهز. يجب على الشركة النظر في تحسين إدارة السيولة والبحث عن طرق لزيادة الأصول المتداولة أو تقليل الالتزامات قصيرة الأجل لتحسين هذه النسب.
- الشركة قد شهدت تحسناً مالياً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، مع تحسينات كبيرة في إدارة رأس المال العامل والاستثمارات، مما يعزز من قدرتها على النمو المستدام والتوسع.
- من المهم أن تستمر الشركة في مراقبة وإدارة ديونها بشكل فعال مع العمل على زيادة كفاءتها التشغيلية وتحقيق استقرار وربحية أكبر في المستقبل.
- على الرغم من زيادة الإيرادات، فإن الخسائر التشغيلية المستمرة تشير إلى ضرورة تحسين إدارة التكاليف وزيادة الكفاءة التشغيلية.

● **الاقترحات:**

بناءً على موضوع البحث حول دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسات ، سنقوم بطرح الاقتراحات التالية:

- من المستحسن على المؤسسة محل الدراسة أن تقلل من اعتمادها على الديون في تمويل احتياجاتها المالية وبالتالي تتجنب فوائد القروض وهذا ما يؤدي إلى الزيادة في رقم أعمالها؛
- تدريب متخذي القرارات في مجال التحليل المالي وعقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يساهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفاعلية مع نتائج التحليل المالي؛

● **أفاق البحث:**

- من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبيننا لنا أن هناك مواضيع جديدة بالبحث لذا سنقوم باقتراح بعض المواضيع:
- أهمية القوائم المالية في الإفصاح والشفافية؛
 - استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها المالية.

قائمة المراجع

1. الكتب:

- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
- خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي واعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2019.
- عاطف الأخرس وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، 2000.
- عبد الستار الصباح و سعود العامري، الإدارة المالية: أطر نظرية و حالات عملية، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- فريد كوكتال والهام بوغليظة، الاتصال واتخاذ القرارات، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- محمد منير شاكر وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، 2008.
- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر و التوزيع ، 2006.
- منعم زمير الموسوي، اتخاذ القرارات الإدارية: مدخل كمي، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، إثراء للنشر و التوزيع , الأردن.

2. المقالات والمجلات:

- حسين علي محمد، "استخدام التحليل المالي لتقييم أداء الشركة العامة للمنتوجات الغذائية في أبو غريب 2014، 2011، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 11، العدد 24، 2019.
- رمضان عفيف ومكسيد علي، نحو إطار مفاهيمي لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات المتقدمة في المالية والمحاسبة، مجلد 03، العدد 02، 2020.

قائمة المراجع

- عبد النور بوعلي وسليم بلال، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة مجمع سوناطراك 2018، 2020، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 08، العدد 01، مارس 2023.
- ناصر بن سنة، مساهمة القرارات المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة NCA روبية للفترة 2014/2017، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 02، 2021.
- يزيد تفرات، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير، العدد 11.

3. مطبوعات ومحاضرات:

- بنية محمد، مطبوعة "محاضرات في التحليل المالي".
- بسدات كريمة، مطبوعة التسيير المالي.
- حولي محمد، مطبوعة بيداغوجية بعنوان "محاضرات في التحليل المالي"، 2019/2020.
- عون صبرينة، مطبوعة محاضرات في التسيير المالي.
- بلهادف رحمة، مطبوعة بيداغوجية بعنوان "التحليل المالي"،

4. مذكرات:

- السعيد يزيد و صفوان دحمان، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القارات في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة وحدة أغذية الأنعام، عين بسام، البويرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، 2018.
- ثابت سمية، دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة البنكية: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري "BEA"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر - تخصص العلوم المالية و المحاسبة، جامعة غرداية، 2022/2023.

قائمة المراجع

- سمير حماد ويوسف رميلي، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية: دراسة حالة شركة استغلال وتسيير المحطة البرية، البويرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018/2017.
- سهام عزي، دراسة المقاربة الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية: دراسة حالة مؤسسة عمومية " مستشفى الجامعي مصطفى باشا ووكالة التأمين سلامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص علو التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.
- عادل بن عيشة وسهام بوشيحة، دور القرارات المالية في اختيار الهيكل المالي الأمثل: وحدة نفضال تبسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2017.
- عصام بوزيد و آخرون، التخطيطي المالي و دوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر، وكالة ورقلة، للفترة 2016/2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017/2016.
- قرنفة شلغام و هناء بن نجمة، التخطيط المالي واتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2021/2020.
- مشراوي محمد خليل و محجوب عرايبي هشام، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة بديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2023/2022.
- مويحي إلياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB، بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
- هادف عبد القادر، دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر المديرية العملية ورقلة للفترة 2016/2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

الملاحق

Boîte de réception App Suite. X Système d'information Finan X Accueil de gestion des engag X Login

https://eng.elit.dz/production/changePwdUtilisateur.xhtml

Débuter avec Firefox

Gestion des Engagements

RDO - DD Mostaganem bounif mansour

[Glossaire](#)



Administration Marchés



Gestion Marchés



Garanties Bancaires



Traitement des factures



Reporting



Administration Système

https://eng.elit.dz/production/changePwdUtilisateur.xhtml#

Windows Excel Firefox File Explorer 11:10 22/05/2022 FRA

Boîte de réception App Suite. X Système d'information Finan X Modifier un Utilisateur X Nouvel onglet X

https://hissab.sadeg.dz/production/index.xhtml

Débuter avec Firefox

 **الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز**
Société algérienne de l'électricité et du gaz

Systeme d'information
Finances et comptabilité 

Bienvenue (m.aouam)

 **Comptabilité générale**

 **Comptabilité analytique**

 **Gestion des immobilisations**

 **Gestion des investissements**

 **Gestion des règlements**

 **Administration système**

© Copyright 2012, ELIT, Tous Droits Réservés.

Windows Taskbar: XLS, Firefox, File Explorer, 11:10, 22/05/2022, FRA

الميزانية المالية أصول 2019-2020-2021-2022-2023.

2023	2022	2021	2020	2019	الأصول
					أصول غير جارية
					تثبيتات عينية
567 331,76	567 331,76	567 331,76	567 331,76	567 331,76	أراض
23 493 279,31	7 562 197,89	8 024 951,61	8 487 705,37	8 950 459,08	عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي
268 728 580,81	240 662 195,70	247 947 433,37	255 232 671,06	234 672 343,97	البناءات
12 381 264 600,16	11 763 779 617,72	12 099 521 403,25	11 699 066 614,10	11 229 903 645,50	منشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية
1 058 987 726,39	953 168 882,86	524 442 833,14	1 158 199 498,27	1 798 835 295,43	تثبيتات عينية أخرى
3 681 641 339,58	2 643 477 522,07	1 439 307 161,86	713 284 988,77	470 998 993,23	تثبيتات يجري انجازها
17 414 682 858,01	15 609 217 748,00	14 319 811 114,99	13 834 838 809,33	13 743 928 068,97	مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية
2 019,39	683 464,47	21 269,81	91 331,26	482 301,32	مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
3 224 747 562,48	3 249 641 588,10	4 756 489 998,16	3 616 697 329,66	2 156 304 647,82	الزبائن
168 166 579,58	199 508 037,55	208 036 887,70	71 020 474,37	37 618 396,18	المدينون الآخرون
184 335 179,64	74 017 573,11	80 577 657,76	82 694 471,64	77 523 298,47	الضرائب و ما شابهها
151 558 907,03	509 998 704,20	191 175 715,43	175 619 760,69	338 690 739,01	الخزينة
3 728 810 248,12	4 033 849 367,43	5 236 301 528,86	3 946 123 367,62	2 610 619 382,80	مجموع الأصول الجارية
21 143 493 106,13	19 643 067 115,43	19 556 112 643,85	17 780 962 176,95	16 354 547 451,77	المجموع العام للأصول

الميزانية المالية خصوم 2019-2020-2021-2022-2023.

2023	2022	2021	2020	2019	الخصوم
					رؤوس الأموال الخاصة
0,00	0,00	387 216 742,15	387 216 742,15	387 216 742,15	فارق إعادة التقييم
-2 103 438 447,95	0,00	0,00	0,00	0,00	نتيجة صافية/ نتيجة صافية حصة المجمع
0,00	0,00	0,00	0,00	8 210 320,29	رؤوس الأموال الأخرى - ترحيل من جديد
13 856 336 582,61	11 282 224 297,15	10 949 623 830,37	10 839 377 665,23	9 801 657 886,99	حسابات مدمجة
11 752 898 134,66	11 282 224 297,15	11 336 840 572,52	11 226 594 407,38	10 197 084 949,43	المجموع ¹
					الخصوم غير الجارية
258 654 944,77	250 170 356,17	240 468 318,16	226 616 113,26	207 442 108,08	قروض وديون مالية
5 685 125 006,42	4 918 291 754,58	4 535 611 239,31	4 071 573 339,95	3 877 640 236,40	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
5 943 779 951,19	5 168 462 110,75	4 776 079 557,47	4 298 189 453,21	4 085 082 344,48	مجموع الخصوم غير الجارية(2)
					الخصوم الجارية
1 335 060 008,24	741 913 912,85	1 104 744 662,49	772 411 754,07	850 230 470,41	موردون وحسابات ملحقه
246 662 347,78	248 400 513,12	237 593 391,26	216 937 388,61	118 573 560,93	ضرائب
1 865 092 664,26	2 201 952 163,01	2 100 138 317,12	1 266 829 173,68	1 103 576 126,52	ديون أخرى
0,00	114 118,55	716 142,99	0,00	0,00	خزينة الخصوم
3 446 815 020,28	3 192 380 707,53	3 443 192 513,86	2 256 178 316,36	2 072 380 157,86	مجموع الخصوم الجارية(3)
21 143 493 106,13	19 643 067 115,43	19 556 112 643,85	17 780 962 176,95	16 354 547 451,77	مجموع عام للخصوم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة اقتصادية، حيث تم التركيز على أهمية التحليل المالي في دعم عملية اتخاذ القرارات المالية، والتعرف على الأدوات المختلفة المستخدمة فيه، وتقييم الوضع المالي للمؤسسة. لتحقيق ذلك، تم جمع أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية وتطبيقها على الحالة العملية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لجمع المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد الإطار النظري، بينما تم استخدام منهج دراسة الحالة في الإطار العملي من خلال تطبيق أدوات التحليل المالي على القوائم المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز في مستغانم.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التحليل المالي هو أداة فعالة لاتخاذ القرارات المالية وترشيدها، حيث يساعد المسؤول المالي على تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، والكشف عن نقاط الضعف لتجنبها ونقاط القوة لتعزيزها. الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، القوائم المالية، اتخاذ القرارات المالية.

Abstract :

This study aims to identify and elucidate the role of financial analysis in making financial decisions within an economic institution. The focus was on highlighting the importance of financial analysis in supporting financial decision-making, understanding the various tools used, and evaluating the institution's financial situation. To achieve this, a comprehensive collection of theoretical knowledge was applied to the practical case.

The study utilized a descriptive approach to gather the necessary information and data for the theoretical framework, while the practical framework employed a case study method. Financial analysis tools were applied to the financial statements of the Mostaganem Electricity and Gas Distribution Directorate.

The study concluded that financial analysis is an effective tool for making and rationalizing financial decisions. It aids the financial manager in diagnosing the financial status of the institution, identifying weaknesses to be avoided, and strengths to be reinforced.

Keywords: financial analysis, financial statements, financial decision-making.